الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل ط1: 2323054101052

رقم التسجيل ط2: 2323075120323

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

بعنوان:

# النفط العربي وتداعياته على القضية الفلسطينية

إعداد الطالبين:

بدر الدين مويسات

نبيل عقون

إشراف الأستاذ

د. نور الدين مقدر

تاريخ المناقشة:

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

| الرقم | الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | عبد العزيز راجعي | أستاذ محاضر ب | جامعة المسيلة | رئيسا |
| 2 | نور الدين مقدر | أستاذ محاضر أ | جامعة المسيلة | مشرفا ومقررا |
| 3 | إلياس بن سديرة | أستاذ محاضر ب | جامعة المسيلة | ممتحنا |

السنة الجامعية: 1445هـ-2024/2023م

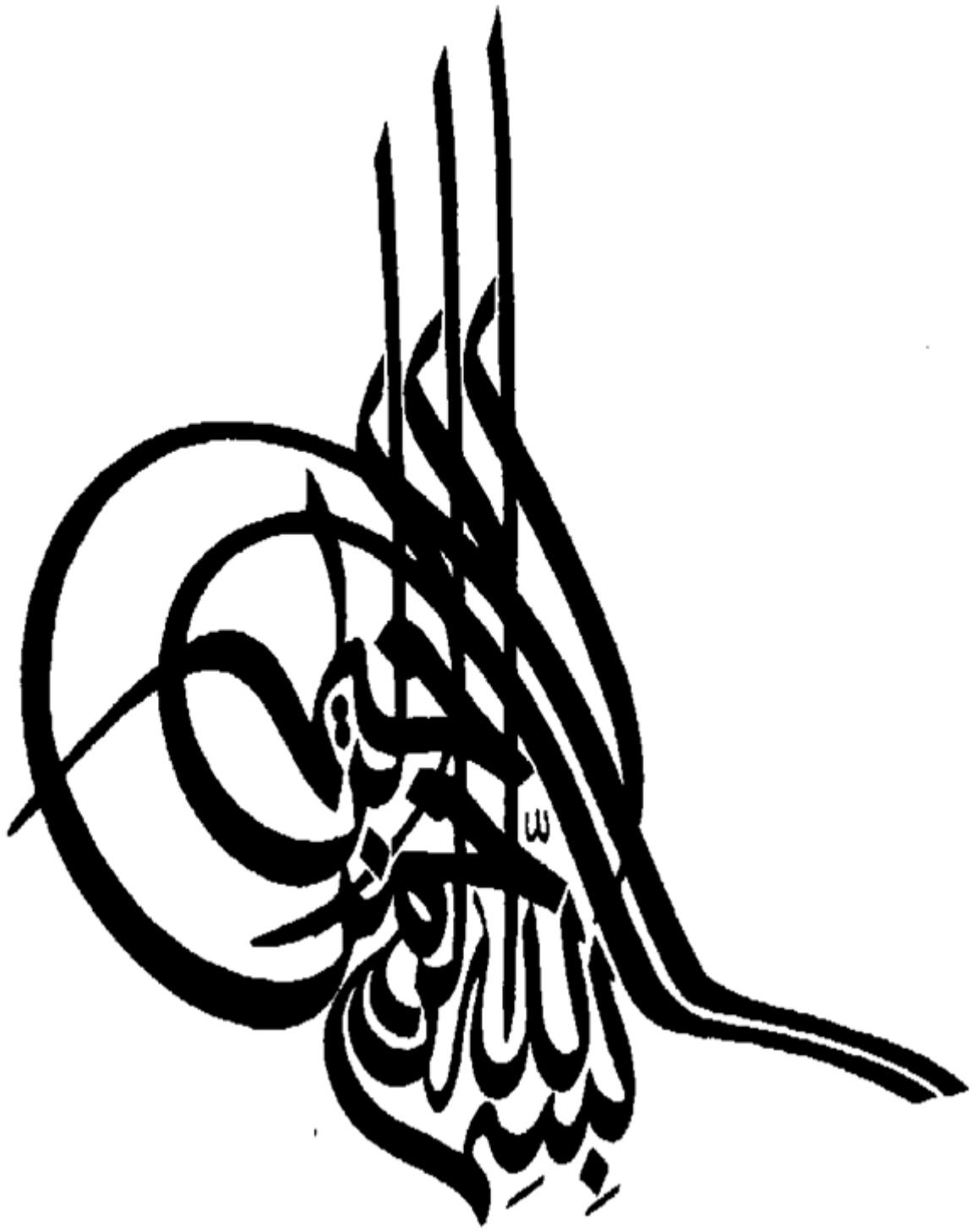

قال سبحانه وتعالى:

"اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ
فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا
كَوْكَبٌ
دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا
غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ
على نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ
اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ" سورة النور الآية 35

# ** شكر وتقدير **

الحمد والشكر قبل كل شيء الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة وبكل عبارات التقدير والاحترام، وبكل كلمات الشكر والامتنان نتقدم بتحياتنا الخالصة إلى الأستاذ المشرف الدكتور: **مقدر نور الدين** على المساعدة الكبيرة التي قدمها لنا، فقد كان توجيهه الصائب ومراقبته الدائمة لكل خطوة من خطوات إنجاز هذا العمل، فشكرا جزيلا لك فأنت حقا كما قال الشاعر:

قم للمعلم ووفه التبجيلا ***كاد المعلم أن يكون رسولا

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة

وأيضا كل من ساعدنا من بعيد أو قريب،

فإليكم جميعا: شكر ووفاء، ودعاء موصول متجدد مع كل قيام وصلاة

# *** إهداء ***

إلى الوالدين الكريمين حفظها الله ورعاهما

إلى الإخوة والأخوات وكل العائلة كبيرا وصغيرا

إلى كل من قدم لنا الدعم والعون والمساعدة لإكمال هذا العمل

إلى كل من علمنا حرفا خلال أطوار الحياة التعليمية

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

## قائمة الرموز والمختصرات:

### 1- باللغة العربية:

د ط: دون طبعة

د. ب: دون مكان طبع

د. ت: دون تاريخ

ج: الجزء

ط: الطبعة

تر: ترجمة

تص: تصوير

تصد: تصدير

تع: تعريب

ص: صفحة

هـ: هجري

م: ميلادي

P: page

# مقدمة

**مقدمة:**

تعد القضية الفلسطينية من القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط، وتتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق العدالة والسلام في المنطقة على مر السنوات، حيث شهدت القضية الفلسطينية تأثرا كبيرا بفعل العديد من العوامل، حيث يأتي النفط العربي كأحد أبرز هذه العوامل والتي كان لها بالغ الأثر على القضية الفلسطينية بشكل ملحوظ، إذ يشكل النفط العربي عنصرا هامًا وحيويًا في الديناميكية الاقتصادية والسياسية للدول العربية، وقد لعب دورا هاما في تعزيز قوتها الاقتصادية وسيادتها السياسية حيث تلعب هذه الإيرادات دورا حاسما في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في تلك الدول.

تعتبر الدول العربية المنتجة للنفط من بين الداعمين الرئيسيين للشعب الفلسطيني من خلال توفير الدعم المالي والمساعدات الاقتصادية، حيث يستخدم النفط العربي كمصدر للإيرادات الهامة التي يمكن استخدامها لتمويل المشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى استخدامها النفط كأداة قوة وضغط لصالح فسلطين وتعزيز موقفها محليا ودوليا. ومن هذا المنطق جاءت دراستنا لتتناول موضوع "النفط العربي وتداعياته على القضية الفلسطينية".

**دوافع اختيار الموضوع:**

لقد دفعتنا جملة من العوامل الذاتية والموضوعية لاختيار هذا الموضوع محورا لدراستنا، أما الأسباب الموضوعية فتمثلت في رغبتنا تسليط الضوء على جانب من جوانب قوة الدول العربية ألا وهو النفط، هذا الأخير الذي أصبح يعتبر أداة ضغط وقوة لصالح الدول المنتجة، بالإضافة إلى رغبتنا في إبراز أهمية النفط وتداعياته على القضية الفلسطينية، أما الأسباب الذاتية فتمثلت في ميولنا الشخصية لمعرفة تأثير النفط العربي في القضية الفلسطينية.

**طرح الإشكال:**

ما هي أهم تداعيات النفط العربي على القضية الفلسطينية؟

وقد تفرع عن هذا الإشكال تساؤلات فرعية هي:

-ما مفهوم النفط وما أهميته في مختلف المجالات؟

-ما الدور الذي لعبه النفط العربي في الحروب العربية الإسرائيلية؟

- كيف ساهم النفط العربي في عملية إعمار فلسطين؟

**المنهج المتبع:**

للإجابة على التساؤلات الآنفة الذكر بما يضمن الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي من خلال وصف ودراسة وتحليل الأحداث التاريخية لمسألة النفط والقضية الفلسطينية.

**خطة البحث:**

للإجابة على الإشكال المطروح سابقا عالجنا الموضوع وفق خطة عمل تتكون من مقدمة ومدخل تمهيدي وفصلين وخاتمة.

المدخل التمهيدي: النفط اكتشافه وأهميته، حيث تناولنا فيه مفهوم النفط وكذا اكتشافه بالدول العربية، وأخيرا تطرقنا إلى أهمية النفط في مختلف المجالات.

أما الفصل الأول: النفط العربي ودوره في خدمة القضية الفلسطينية، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول النفط العربي ودوره في حرب 1967، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى النفط العربي ودوره في حرب 1973، بينما تناول المبحث الثالث صرف عائدات النفط العربي في إعمار الأراضي الفلسطينية، وأخيرا تناولنا في المبحث الرابع النفط العربي ودوره في الاقتصاد الفلسطيني.

الفصل الثاني: التداعيات السياسية (دول الخليج) مع الغرب ونقص الدعم المادي لفلسطين، وقد قسمناه إلى مبحثين، تناولنا في الأول التطبيع العربي وأثره على القضية الفلسطينية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تقليص الدعم المادي للقضية بضغط من إسرائيل.

**المصادر والمراجع:**

اعتمدنا في دراستنا هذه على جملة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية من بينها:

- ابراش إبراهيم، البعد القومي للقضية الفلسطينية، فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية
- بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس
- الشقيات السبع، تركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم واسعد رزوق
- ديلوجر إلينا، اتفاق التطبيع يقسم دول الخليج – للوقت الراهن، تحليل موجز
- روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، تر: محمد فتحي خضر
- ، دار هنداوي، ط1، د ب، 2016

**الصعوبات المعترضة:**

لا يخلو أي بحث علمي من معيقات وصعوبات واجهتنا أثناء الدراسة كسائر الباحثين من أهمها:

– صعوبة الحصول على المادة العلمية خاصة المتعلقة منها بإحصائيات التمويل العربي لفلسطين.

– تعدد الكتابات وتشابك الآراء حول صعب علينا ترتيب وتصنيف هذه المعلومات.

– التعتيم الحاصل حول قضية التطبيع بالنسبة للدول المطبعة صعب علينا الحصول على معلومات مفيدة ومؤكدة.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من زملاء وأساتذة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "نور الدين مقدر" على صبره وتقاسمه معنا أعباء البحث وتقديمه لنا بعض الكتب القيمة والتوجيهات، ونتمنى أن تكون هذه الدراسة المتواضعة إضافة جديدة في البحث العلمي.

# مدخل تمهيدي

## النفط اكتشافه وأهميته

أولا: مفهوم النفط

ثانيا: اكتشاف النفط

ثالثا: أهمية النفط في مختلف المجالات

**أولا: مفهوم النفط**

لفظة النفط في اللغة العربية مصدره الفعل نَفَطَ، نَفِطَ وهو فعل ثلاثي لازم، ويقال نفِطَ يَنفَط، نَفَطًا ونَفْطًا ونفيطًا، فهو نافط[1]، ومفرده نَفْطَةٌ[2]، فيقال: تَنَفَّطَتِ القِدْرُ: أي غَلَتْ غلَيْانَا شَدِيداً وَقَذَفَتْ بِمِثْلِ السّهامِ، ويقال تَنَفَّطَ الرَّجُلُ: أَي احْتَرَقَ غَضَباً شَدِيداً، ويقال تَنَفَّطَتْ يَدُهُ مِنَ العَمَلِ: أي انْتَفَخَتْ وَتَجَمَّعَ فِيهَا مَاءٌ بَيْنَ الجِلْدِ وَاللَّحْمِ، نَفِطَتْ[3]، البعض يقول أن المراد بالنفط الدهن، وقال ابن سيده: النِّفْط والنَّفط الذي تُطلى به الإبل للجرب والدَّبَرِ والقِرْدانِ وهو دون الكُحَيْلِ، والنَّفَاطة: الموضع الذي يستخرج منه النفط[4].

وعرفه معجم المعاني الجامع والمغني اللغة العربية المعاصر بأنه النَّفْطُ: هُوَ زَيْتٌ مَعْدِنِيٌّ يُوجَدُ فِي آبَارٍ، مُرَكَّبٌ مِنْ عُنْصُرَيِ الْكَرْبُونِ وَالْهِيدْرُوجِينِ يُحْصَلُ عَلَيْهِ بِتَقْطِيرِ زَيْتِ الْبِتْرُولِ، وَهُوَ سَرِيعُ الاحْتِرَاقِ، تُوقَدُ بِهِ النَّارُ وَيُسْتَخْدَمُ وَقُوداً لِلْمُحَرِكَاتِ نَفْطٌ خَامٌ نَفْطٌ مُكَرَّرٌ صِبَاغَةُ ومعجم النَّفْطِ.

وعرفه المعجم الوسيط بأنه مزيج من الهيدروكربونات يحصل عليها بتقطير زيت البترول الخام، أو قطران الفحم الحجري، وهو سريع الاشتعال، وأكثر ما يستعمل في الوقود[5].

وجاء في لسان العرب لابن منظور أن "النفط دهن،" وقال ابن سيده "النفط الذي تطلى به الإبل للحرب والدبر والقردان" وروى أبو حنيفة أن "النفط هو الكحيل"، وقال أبو عبيد أن النفط عامة هو القطران[6].

---

[1]– أبو العزم عبد الغني، المعجم الغني الزاهر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013، ص 512.

[2]– مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2014، ص 450.

[3]– أبو العزم عبد الغني، المرجع السابق، ص 513.

[4]–أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مجلد 14، ط1، دار الصادر، لبنان، 1968، ص192.

[5]– مجمع اللغة العربية، المرجع السابق، ص 452.

[6]– ابن منظور، المرجع السابق، ص 325.

ويعرف النفط كذلك بأنه: "سائل لزج يتكون من عنصرين رئيسيين هما الكربون والهيدروجين على شكل مزيج متجانس من مركبات الفحوم الهيدروجينية، وهو ذو لون بين قاتم يميل إلى الأسود غالبا، وأحيانا يكون عديم اللون"[1].

والنفط في الأصل يتكون نتيجة تحلل المواد العضوية الناتجة عن الحيوانات والنباتات المدفونة في باطن الأرض لملايين السنين عند مستوى عال من الضغط والحرارة، إذ يتحرك النفط ليجتمع مختلطا بالملاء أو عالقا ببعض الصخور، ومع تحرك الطبقات الأرضية وحدوث تشققات فيها لوجود طبقات من الصخور المسامية الرسوبية يصل إلى طبقات صخرية لا يستطيع الخروج منها والتي تسمى بالمصائد النفطية، حيث تشكل مجموعة من هذه الأخيرة في منطقة واحدة ما يسمى بالحوض النفطي مثل حوض الخليج العربي[2].

يمكن أن يكون النفط عبارة عن مواد مختلفة من بينها النفط الخام وحده والنفط الخام مصحوبا بواحدة أو أكثر من المواد هي المكثفات، سوائل الغاز الطبيعي، النفط الاصطناعي، السوائل، وتكون المكثفات التي يتم قياسها في فرازة فوهة البئر، موجودة في المرحلة الغازية داخل المكمن لكنها تتحول إلى سائل عند تعرضها لدرجة الحرارة والضغط السطحيين[3].

**ثانيا: اكتشاف النفط العربي.**

**1-اكتشاف النفط في دول المشرق العربي:**

**1-1-اكتشاف النفط في العراق:**

أصبح النفط العربي إحدى القضايا الهامة في سياسات صنع السلام خاصة ما بعد الحرب العالمية الأولى، احتلت بلاد ما بين النهرين أو ما تسمى بالعراق حاليا الأولوية الأولى في الاستراتيجية البريطانية في فرض نفوذها وسيطرتها على الأراضي العربية، بعدما

---

[1]- محمد عبود، التلوث النفطي، الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية، د ت، ص 04.

[2]- السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 174.

[3]- جان لاهرير، النفط كمصدر للطاقة حقائق الحاضر واحتمالات المستقبل، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2005، ص 26

كانت خاضعة للدولة العثمانية، حيث قامت بريطانيا بتطبيق اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م لتقسيم الوطن العربي، مدركة أن العراق منطقة غنية بالنفط[1].

ففي سنة 1914م حصلت شركة النفط التركية على امتياز لإنتاج النفط في العراق، إلا أن هذا الامتياز لم يتم باندلاع الحرب العالمية الأولى والتي كان للنفط في تلك الفترة أهمية كبيرة بسبب الحرب، وبعد دخول العراق تحت السيطرة البريطانية التي سارعت في احتلاله سنة 1917م، وأصبح لديها كامل السيطرة على المنطقة الغنية بالنفط، كما حصلت فرنسا بموجب اتفاقية سان ريمو على 25% من نفط العراق[2].

لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دور في التنقيب عن النفط في العراق واكتشاف، حيث أرسلت بعثة تمثلت في شركات النفط الأمريكية، والتي كشفت بأن العراق فيها نفط كبير، وقد بدأ الحفر في موقع بابا كركر في عام 1927م بمعدل 50 ألف برميل[3].

عرفت العراق بداية إنتاج النفط سنة 1934م، حيث ساهم النفط في نمو ميزانية الدولة عن طريق عوائده أو عن طريق العمالة عن طريق الأيدي العاملة التي يشغلها، إلا أن إنتاجه كان محدودا جدا، حيث حل الاستثمار النفطي محل التجارة الخارجية وأصبح العامل المحرك للاقتصاد العراقي منذ الحرب العالمية الثانية[4].

بعدما أصبح العراق عضوا في عصبة الأمم وأصبح معترفا بها كدولة مستقلة، استطاع العراق عقد اتفاقيات نفطية، مع دول مختلفة، كفرنسا وألمانيا وأمريكا، تمكنت الدولة العراقية من خلال اتفاقياتها، من تأسيس خط نقل النفط عام 1934، بين الموصل وطرابلس

---

[1]– هاني حبيب: النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا، مصدر الثروة والطاقة والأزمات، تصر: أبو عبد الرحمان الكردي، ط1، بيروت، 2006، ص 52.

[2]– توماس بالوك: سياسة الإعمار الاقتصادي في العراق، تق: محمد سليمان حسن، مطبعة العاتي، بغداد، 1958،ص6.

[3]– هاني حبيب، المرجع السابق، ص 54.

[4]– إياد ناظم جاسم: أزمة النفط الإيراني 1951–1954، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، مج1، ع2، 1915، ص 455.

في لبنان وتبعه عام 1936 فتح أنبوب نفط آخر عرف بخط حيفا، وبالتالي أصبح العراق، دولة لها مورد اقتصادي ثابت، يمكنها الاعتماد عليه[1].

وفي عام 1958م أصبحت العراق جمهورية، وسعت إلا تبني الثورة الصناعية والزراعية، حيث كان اهتمامها منصبا في كيفية تصنيع النفط، لبلوغ الدولة مرحلة الاكتفاء الذاتي في المنتجات الصناعية، لتنتقل من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة التصدير، وبذلك أقامت عددا كبيرا من المشاريع سنة 1964م، إلا أنها اصطدمت بقلة مواردها المالية مما اضطرها إلى استثمارها في مجال النقط من خلال شراكاتها مع الشركات النفطية العالمية[2].

كما قامت الحكومة العراقية عام 1960م بدعوة الأقطار المصدرة للنفط لبحث سياسة الكارتل النفطي العالمي في خفض الأسعار المعلنة، والإضرار بمصالح تلك الأقطار وتلبية لدعوة الحكومة العراقية اجتمع ممثلو سبعة بلدان مصدرة للنفط في بغداد في 14 أيلول 1960م وأعلن عن تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك وكانت هذه الثمرة الأولى لسياسة النفطية الوطنية العراقية[3].

**1-2-اكتشاف النفط في البحرين والكويت:**

في عام 1920م قامت بريطانيا بتأسيس شركة ايسترن اندجزال سنديكيت، وأوكلت إليها مهمة الحصول على امتيازات التنقيب في البحرين، وقد حصل ذلك بالفعل، إلا أنه بعد مدة وجيزة قامت بريطانيا ببيع هذا الامتياز إلى الشركة الأمريكية ستاندارد أوف كاليفورنيا، حيث تم في هذه الفترة حفر البئر الأول في عام 1931، وفي عام 1934م تم بيع أول شحنات النفط البحريني، كما تمت أولى العمليات لتأمين تسويق نفط البحرين ابتداء من عام

---

[1]- هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية، دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، ط1، بيروت، 2013، ص 48

[2]- المرجع نفسه، ص 48

[3]- نجم محمود، المقايضة (برلين-بغداد)، الخلفية التاريخية لحرب لم تنتهي بعد، منشورات الغد، مكتبة الإسكندرية، 1991م، ص 339.

1936م، وقد أصبح عدد الآبار المنتجة 185 بئرا اضمن مساحة امتياز التنقيب الذي يشمل 100 ألف فدان والذي ينتهي أمده بموجب الاتفاقات الخاصة في عام 2024م[1].

أما في الكويت فقد عرفت بدايات البحث عن النفط فيها عام 1913م، ويتجلى ذلك من خلال الرسالة التي بعثها الشيخ المبارك مصباح إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج عام 1913م التي ألزم نفسه فيها أنه إذا كانت الحكومة البريطانية ترجو الحصول على البترول من شاطئ الكويت، فإن الشيخ لن يمنح الامتياز في هذا الشأن إلى أي شخص سوى من تعينه الحكومة البريطانية، وأن منطقة اليرقان من أهم مصادر النفط في الكويت[2].

ففي عام 1934م كان أول امتياز للتنقيب عن النفط في كافة الأراضي الكويتية لمدة تقدر بـ75 سنة أي حتى نهاية عام 2009م، غير إن التوقيع على اتفاق مناصفة الأرباح في عام 1951م مدد أجل هذا الامتياز إلى نهايته عام 2026م، ونفط الكويت أفضل نفط في العالم من حيث التركيب، ذلك أنه ليس من بئر في الكويت يتجاوز عمقه 1500 متر، علاوة على أنها تمتاز بقلة التكاليف لقرب آباره من البحر ولا يحتاج إيصاله للبحر إلى تكاليف ضخمة[3].

**1-3-اكتشاف النفط في السعودية:**

تم اكتشف النفط في الشرق الأوسط منذ عام 1909م، وفي عام 1933م وقعت شركة استاندر اويل أوف كاليفونيا (سوكال) اتفاقية مع المملكة العربية السعودية للتنقيب عن البترول وبدأت الاستكشاف عن البترول في المنطقة الشرقية، حيث تم اكتشاف أول الآبار بين عامي 1933م و1938م بمنطقة قبة الدمام، ليصل بعدها إجمالي عدد الحقول إلى 96 حقل عام 1983م، حيث حصلت شركة سوكال بطريقة التفاوض على حق امتياز الحفر بحثا عن النفط السعودي وإنتاجه لمدة ستين عاما، وقد دعمت هذه شركة تكساكو للانضمام

[1]- هاني طعمة، الخليج العربي في استراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة، السلسلة الإعلامية لوزارة الإعلام، 1971م، ص 41-42.

[2]- هاني طعمة، المرجع السابق، ص 43.

[3]- المرجع نفسه، ص 43.

إلى الصفقة وهذا كان بداية لما سيعرف لاحقا باسم شركة النفط الأمريكية العربية أرامكو، وتمت الصفقة بهدف الحصول على مزيد من رؤوس الأموال، وبهذه الكيفية تشكل النظام النفطي الجديد وعلى مدار السنوات الأولى من عمر الرابطة النفطية السعودية الأمريكية[1].

لقد كانت عملية تطوير المصادر النفطية للمملكة العربية السعودية مغامرة ناجحة للحكومة السعودية ولشركة أرامكو الموجودة في فيها آنذاك، حيث سعت المملكة العربية السعودية إلى توظيف نسبة عالية من الدخل النفطي من أجل التطوير في المدارس والمستشفيات والسكك الحديدية[2]، إلا أنها قد تخلت عن مطالبها بالتأميم، لكنهم منحوا حصة قدرها 50% من الأرباح النفطية[3].

**2-اكتشاف النفط في الدول العربية الإفريقية:**

**2-1-اكتشاف البترول في القطر المصري**

تتركز مواطن البترول في الإقليم الساحلي للبحر الأحمر، عند اتصاله بخليج السويس، وقد بدأت أعمال البحث والتنقيب قبل الحرب العالمية الأولى من قبل مجموعة من الشركات النفطية الأجنبية، لتندمج في شركة واحدة هي شركة أبار الزيت المصرية، ثم اتسعت المناطق المصرح بالبحث فيها بموجب اتفاق بين الشركة والحكومة في سبتمبر 1913م، وبموجب هذا الاتفاق تحصل الحكومة المصرية على نسبة 5% من الإنتاج، ثم عقد اتفاق آخر[4] عام 1938م يقضي بإعطاء الشركة 40 ترخيصا بالبحث نظير 14% من الإنتاج، وقد فقد مورد البترول في خمسة قيمته عام 1918م لنفاذ كمية الزيت به، ولكن

---

[1]- طلال محمد نور عطا، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط1، الرياض، 2006، ص13

[2]- هاري سانت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، تر: عوض البادي، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2001، ص10.

[3]- روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، تر: محمد فتحي خضر، دار هنداوي، ط1، د ب، 2016، ص 56.

[4]- صلاح محمد نصر وكمال الدي الحناوي، الشرق الأوسط في مهب الريح، دراسات استراتيجية، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة مصر، ص 31

الشركة كانت قد اكتشفت آبار أخرى في هرجادة بالغردقة، ثم في رأس غارب، مما أدى إلى تزايد إنتاج الشركة بمرور السنين[1].

وفي سنة 1921م أكتشف حقل أبو دربة الذي له أهمية كبيرة من الناحية التجارية، وخلال عامي 1937-1938م حدث اكتشاف حقل رأس غارب الذي أمد البلاد بالزيت خلال الحرب العالمية الثانية والذي يعتبر من أغنى الحقول المصرية، كما أن الظروف المتوافرة في خليج السويس سهلت عملية الاحتفاظ بالبترول، حيث اكتشفت في شواطئه عدة آبار منتجة، وقد بدأ التنقيب عن الزيت في مصر عام 1968م، وكان مقصورا في أول الأمر على مساحات على شاطئ العربي لخليج السويس والبحر الأحمر وفي شبه جزيرة سيناء، وقد عرفت الجهود المبذولة قبيل الحرب العالمية الأولى نجاحا باكتشاف منبع خمسة ثم منبع الغردقة الواقعة في الصحراء الشرقية على الساحل الغربي لخليج السويس على بعد 430 كلم جنوبي السويس[2].

**4-اكتشاف النفط في ليبيا:**

كانت الشركة الأمريكية إسو هي أولى الشركات التي حصلت على عقد امتياز للتنقيب عن النفط في ليبيا، ولقد كان بئر حقل العطشان وهو أول الآبار التي يتفجر منها النفط، وقد بدأ الحفر في هذه البئر يوم 12 سبتمبر 1957م، وبعد 15 يوم من الحفر والتنقيب تفجر البترول من هذه البئر ولكنها لم تنجز إلا يوم 20 يناير 1958م وكان معدل إنتاجها 58 برميل يوميا بعمق 2200 قدم، لتتوسع دائرة التنقيب في ليبيا حيث جاء الاكتشاف الثاني من نصيب شركة أوسيس أين تم اكتشاف البئر في حقل الباهي، وقد تم إنجاز البئر الأول يوم 27 يوليو 1958م وانساب النفط من عمق 5840 قدما بمعدل 500 برميل يوميا وبكثافة 39 درجة، ثم ليأتي بعده ثالث اكتشاف نفطي في ليبيا هو "عويد

[1]- المرجع نفسه، ص 31

[2]- راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، دراسات في السياسات الاستعمارية، مكتبة النهضة المصرية، ط4، مصر، 1954، ص85

الظهارة" والذي كان من نصيب شركة البترول الفرنسية، ويعتبر من أهم الحقول النفطية ليبيا وأول حقل هام تم اكتشافه في البلاد، حيث تم اكتشافه من قبل شركة اويزس يوم 30 أبريل 1959م حيث إنساب النفط منه بمعدل 1.061 برميل يوميا عن عمق 3000 قدم وبكثافة 41 درجة.[1]

**5-اكتشاف النفط في الجزائر:**

كان اكتشاف النفط في الجزائر في وقت متأخر، حيث في سنة 1956 تم اكتشاف حقل حاسي مسعود وذلك عندما قامت الشركة الفرنسية للنفط بحفرية في حاسي مسعود وجدت على عمق 3340 طبقة سميكة منداة بالبترول والغاز الطبيعي مقدرا عرضها بحوالي 140 متر، وفي سنة 1958م قدر الخبراء المنطقة المنتجة بحوالي 130 كلم والاحتياطي المثبت والممكن استخراجه بحوالي 50 مليون طن كحد أدنى، لتعرف المنقطة بحلول عام 1959م ارتفاعا في عدد الآبار بالمنطقة ليصل إلى 38 بئر كانت 37 منها منتجة[2].

أما بمنطقة العجيل فقد عرفت بداية أعمال التنقيب بداية عام 1954م حيث قامت شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء بعمليات التحري "جيولوجي" على نطاق واسع وبدأت بأول حفرية في الحقل العجيلة في أواخر عام 1955م والتي أدت إلى العثور على النفط الذي بدأ بتدفق في البئر بضغط عالي جدا بمعدل 100متر مكعب في اليوم، ولقد كان هذا الحقل من أول الحقول المهمة المكتشفة في الصحراء الجزائرية بعد منطقة حاسي مسعود وكان ذلك عام 1956م، ويقع الحقل على بعد حوالي 770 كلم من شواطئ البحر الأبيض وتقع الطبقة المنتجة في هذا الحقل في منحدر انتكلينال الممتد حوالي 30 كلم طولا و6 كلم عرض، وتوالت اكتشافات النفط في الجزائر في عدة مناطق من الصحراء نذكر منها: حقل زرزايتين 1959م، حقل تكنتورين عام 1960م، مجموعة حقول العجيلة

[1]- شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية، ط1، بيروت، 1958، ص 125

[2]- محمد صابر، النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، سلسة الثقافة الشعبية، دمشق، 2019، ص125-126.

1960م، حقل العهانة 1961م، حقل القاس–العقوب 1961م، حقل القطايف 1962م، حقل رووود الباقل 1962م، حقول: العذب لأحوش، وعهانة الجنوبي وحقل تين فويحي 1962م وغيرها من الحقول[1].

**ثالثا: أهمية النفط في مختلف المجالات**

**1–أهمية النفط السياسية والاستراتيجية:**

من المعلوم أن الثروة النفطية في العالم تعرف توزيعا غير متساو، فقد يكون لبلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية احتياطيا كبيرا من النفط، في مقابل ذلك نجد أغلب الدول الصناعية الكبرى محرومة منه باستثناء أمريكا وروسيا، هذا التوزيع غير المتساوي جعل من البترول وكيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن، إلا أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع النفط الذي تعتبره مادة استراتيجية لأمنها القومي، وتطبيقا لهذا المبدأ دأبت منذ منتصف هذا القرن على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول وحماية طرق إمداداته.

إلا أن الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أدت إلى بروز الدور السياسي للنفط وبشكل فعال خاصة في ظل الصراع العربي–الإسرائيلي، فمن أزمة السويس 1956م مرورا بحرب أكتوبر 1973م إلى الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980م ثم حرب الخليج سنة 1991م والعدوان الأخير على العراق سنة 2003م، كل هذه الحروب كان فيها للنفط أهمية كبيرة والعنوان الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها تسمية حروب البترول[2].

---

[1]– المرجع نفسه، ص 127–134

[2]– طيبي حمزة، الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 11، 2014، ص 141.

**ثانيا أهمية النفط الاقتصادية**

يعتبر النفط مادة أساسية في الصناعة وسلعة استراتيجية لها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي، فهو ذو أهمية بالغة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيس للدول المنتجة، ومن هنا تنبع أهمية النفط في البلدان العربية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار، إضافة إلى كل هذا فإن أهمية النفط العربي تعود إلى كونه مصدر للطاقة ومادة خام للصناعة البتروكيمياوية؛ ويعتبر مهما في مجال جلب الاستثمارات الأجنبية وفي أنشطة التسويق والنقل والتأمين والخدمات المختلفة[1].

كما يتميز النفط العربي بقلة تكاليف إنتاجه كون أن الحقول النفطية الرئيسية تقع في المناطق البرية القريبة من المياه العميقة، أي القريبة من موانئ التصدير، كما أن احتياطي النفط الخام في الدول العربية نهاية عام 2011م بلغ 713.7 مليار برميل بزيادة 0.1% مقارنة بالعام 2010 بحسب إحصاءات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) مشكلا بذلك حصة 57.6 % من الإجمالي العالمي[2]، حيث شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 35.5 % من إجمالي الصادرات النفطية العالمية إذ بلغت نحو 19 مليون برميل يوميا في عام 2010 [3].

كما تقوم الدول العربية المنتجة للبترول بدور بارز ومهم في التأثير على السوق البترولية العالمية من خلال عضويتها في منظمة أوبك بفضل ما تمتلكه من احتياطيات نفطية وغازية هائلة، وباستحواذها على جزء كبير من الإنتاج العالمي، ولا يقتصر تأثير الدول العربية النفطية على مجريات السوق البترولية العالمية في الوقت الحاضر فحسب بل يتعداه لتظل عنصر فاعل ومؤثر في السوق، بفضل تزايد اعتماد الدول المستهلكة للطاقة

---

[1]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2012، ص 01.

[2]–صندوق النقد العربي، التطورات في مجال النفط والطاقة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي،2011،ص 99.

[3]– صندوق النقد العربي، تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011، ص185.

على بترولها في المستقبل، كل هذه الخصائص والمزايا تمنح من يملك القرار في الساحة النفطية العربية، القوة والقدرة على الساحة الدولية، كما تمنحه النفوذ في الأسواق العالمية[1].

والبلدان العربية المصدرة للنفط تمر بمرحلة اقتصادية تاريخية من حيث توفر فوائض مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ربما لا تتكرر لها إلا بعد كل 25 سنة، أسعار النفط ارتفعت أول مرة بعد الحظر العربي عشية حرب 1973، وما لبثت أن انخفضت وارتفعت مرة أخرى في بداية الثمانينات على حرب الخليج الأولى لتتجاوز 40 دولارا أمريكيا للبرميل، ثم انخفضت حتى وصل سعر البرميل إلى ثمانية دولارات أمريكية، وفي سنة 2007 قارب سعره 100 دولار للبرميل، وخلال فيفري من سنة 2008 وصل إلى 104 دولار للبرميل[2].

إن ما تحصل عليه الدول العربية النفطية من عائدات مقابل تصديرها للنفط في الأسواق الدولية يتسم بالتناقص بشكل مستمر، بسبب عاملي التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي المعتمد في تجارة النفط، فإذا كان الريع يمثل الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق توزيع) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، فإن ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول من هذا الريع يعد ضئيلا جدا بسبب سيطرة الشركات العالمية على أسواق الاستهلاك النهائية، وهذا التناقص في العائدات يبرر مطالبة الدول المنتجة للبترول بنصيب عادل من هذا، كما أن سلعة النفط باعتبارها ثروة طبيعية ناضبة يجب أن يكون لها سعر مستقل لا يرتبط بتكلفة ريع الإنتاج التي لا يعتد بها في تسعير المواد الناضبة، ولذلك ينبغي النظر إلى الزيادة في الأسعار من حيث قوتها الشرائية، فإذا لم تحسن الدول النفطية استخدام الفوائض البترولية بتبني استراتيجيات للتنمية تحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي، تكون قد أهدرت ثرواتها الطبيعية الغير متجددة لقاء ثراء ظاهري لا يلبث أن يتراجع بتراجع عائدات النفط.[3]

---

[1]– طيبي حمزة، المرجع السابق، ص 142.

[2]– محمود عبد الفضيل، الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 223.

[3]– طيبي حمزة، المرجع السابق، ص 143.

# الفصل الأول:

# النفط العربي ودوره في خدمة القضية الفلسطينية

**المبحث الأول: النفط العربي ودوره في حرب 1967**

**المبحث الثاني: النفط العربي ودوره في حرب 1973**

**المبحث الثالث: صرف عائدات النفط العربي في إعمار الأراضي الفلسطينية**

**المبحث الرابع: النفط العربي ودوره في الاقتصاد الفلسطيني**

## المبحث الأول: النفط العربي ودوره في حرب 1967

برزت في الوطن العربي، منذ الخمسينيات، الدعوة إلى تحرير النفط من السيطرة الغربية وتحكم الشركات النفطية في الاستكشاف والإنتاج والتسويق، وجاءت الدعوة في إطار حركات التحرر العربي. ففي حين ارتبط تغلغل شركات النفط العالمية بالسيطرة الأجنبية والاستعمار وتقاسم نفوذ الدول الكبرى على المنطقة العربية، فأن الدعوة إلى التحرر الوطني والقومي ارتبط أيضاً بالدعوة إلى تحرير النفط واستخدامه سلاحاً ماضياً في معركة التحرر وفي عملية البناء والتنمية.

وعندما ظهرت نوايا العدوان الإسرائيلي عام 1967 على الدول العربية بتأييد ودعم من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذ مؤتمر القمة تحت ضغط الرأي العام العربي وقبيل وقوع العدوان ببضعة أيام قراراً بمنع وصول البترول إلى أية دولة تعتدي، أو تشارك في الاعتداء على أي دولة عربية، أو بمد العون العسكري إلى إسرائيل، وإخضاع أموال شركات البترول والدعايا التابعين للدول المشتركة في العدوان لقوانين الحرب[1].

لقد كان هذا القرار، ثورة بحد ذاته وبدأت الدول العربية باليوم نفسه، اتخاذ قرارات خطيرة، فقد أعلن العراق وقف ضخ النفط، وأعلنت كل من الكويت والجزائر وليبيا والسعودية وقف تزويد الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية فقط.

عقد مؤتمر وزراء النفط في بغداد، كما كان مخططا له من قبل الحكومة العراقية، وذلك في الرابع والخامس من حزيران 1967، حضره ممثلون عن أحد عشر بلدا ومن بينهم الكويت والمملكة العربية السعودية[2]، وفي صباح يوم الخامس من حزيران 1967 فوجئت الوفود العربية المشتركة في مؤتمر بغداد بإعلان إسرائيل الحرب عليها فقد وجهت لها ضربة جوية مباغتة تمكنت من خلالها من شل حركة الطيران العسكري المصري، الأمر

---

[1]– منير الحمش، موسوعة القرن العشرين، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000، ص 257.

[2]– الدول المشاركة هي: المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، الجزائر، ليبيا، سوريا، لبنان، البحرين، قطر، أبو ظبي، للتفاصيل ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص14.

الذي شكل صدمة كبيرة لدول المواجهة العربية التي بقيت مذهولة إزاء ما حدث[1]، فاختتم المؤتمر أعماله، متخذا جملة من القرارات، كان أهمها قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على سيادة أية دولة عربية بمد العون العسكري إلى الكيان الصهيوني[2].

تم التوقيع على القرارات من لدن الدول العربية المشاركة، ونتيجة لذلك أعلنت الحكومة السعودية بوقف شحن النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى جانب الجزائر والكويت وسوريا، والحقيقة أن هذه الإجراءات كانت قد خلقت تخوفا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية المشاركة في العدوان على الأمة العربية، إذ أعلنت الحكومة الأمريكية الطوارئ النفطية رسميا لتوقف الشحنات القادمة من الخليج العربي، ومع ذلك امتنع الملك فيصل عن القيام بأي أعمال قد تضر بالمصالح الحيوية الأمريكية بشكل خطير، وعلى عكس معظم الدول العربية الأخرى لم تقطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وبعد وقوع العدوان (1967) توجهت الآمال العربية على سلاح النفط لإنقاذ الموقف، إلا إن مؤتمر القمة العربية المنعقد في الخرطوم (أول أيلول/سبتمبر) 1967 قرر استئناف ضخ النفط (باعتباره طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية) كما جاء في نص القرار الذي جاء في مرحلة اتهمت بها الدول الغربية وعلى

---

[1]- حول تفاصيل الاعتداء الإسرائيلي ينظر: كنيث. م. ليفان، مسؤولية بدء الأعمال العدائية في حرب حزيران 1967 في ضوء القانون، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 46، مركز الأبحاث، بيروت، 1975، ص47؛ أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي معهد الاستشراق، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1970-1971، دار التقدم، موسكو، 1976، ج2، ص417

[2]- هيفاء احمد السامرائي، الحوار العربي الأوربي، بغداد، 1982، ص122؛ بطرس بطرس غالي، الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول، مجلة السياسة الدولية، العدد 41، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1975، ص10-11.

[3]- بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، 1991، ص63؛ الشقيات السبع تركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم واسعد رزوق، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976، ص25

رأسها الولايات المتحدة، في محاولة لتحييدها في الصراع العربي – الإسرائيلي وبالتالي كسبها للموقف إلى جانب القضايا العربية انطلاقا من القبول بقرار مجلس الأمن.[1]

وهكذا فقد تم التراجع العربي من تحرير كامل فلسطين إلى استعادة الأرض المحتلة في حرب 1967. واختفى استخدام (سلاح النفط) من القرارات العربية تحت ضغط مصالح الأنظمة الضيقة في الدول المنتجة المرتبطة بمصالح الشركات 1973/10/17، وهو قرار تاريخي فعلاً لأنه كان منعطفاً تاريخيا هاماً، حيث تضمن هذا القرار جانبين:

الأول: فرض حظر تصاعدي على ضخ النفط إلى الغرب. وقد استثنيت فرنسا وبريطانيا لمواقفهما (الأقرب) إلى صفة الحياد من الصراع العربي – الإسرائيلي في تلك المرحلة. كما (فهمت) الدول العربية المنتجة تلك المواقف.

والثاني: مضاعفة أسعار النفط العربي لتعويض النقص في الإنتاج، وبالتالي تقليص حجم الخسارة الاقتصادية التي كانت ستتعرض لها الدول النفطية العربية، من جراء تطبيق سياسة الحظر، إلى جانب إحداث تحول محسوس في مواقف المصالح الغربية.

ومما تجدر ملاحظته على هذا القرار:

1-الدقة ووضوح الهدف وحصره بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 1967.

2-التفريق بين المؤيدة لإسرائيل كالولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، والدول التي اتخذت موقفاً أقرب إلى الحياد.

3-الحرص على المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، والتمسك بهذه المطالبة[2].

---

[1]- حسين عبد الله، النفط العربي: من الماضي حتى الحاضر والمستقبل، ورقة مقدمة إلى حلقة النقاش التي أقامها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في رأس الخيمة بعنوان (انخفاض أسعار النفط وأثره على اقتصاديات دول الخليج العربي)، في 1999/5/26، ص 2.

[2]- صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، المجلد 21، العدد 1، مارس 2010، ص 129.

**المبحث الثاني: النفط العربي ودوره في حرب 1973**

تعتبر حرب أكتوبر 1973 حرب سياسية واقتصادية، التي والتي كان مجارها حول البترول بعد استخدامه لأول مرة في التاريخ سلاحا في معركة تحرير الأراضي العربية خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر 1973)، وكان وزراء البترول العربي قد اقترحوا استخدام البترول في المعركة عام 1967 ولكن مؤتمر الخرطوم رفض توصيتهم باعتبار أن البترول مصدر مالي لشراء الأسلحة[1].

لعب هنري كيسنجر دورا رئيسيا في الترتيب لحرب أكتوبر 1973، لأهداف اقتصادية وسياسية أمريكية، كان أحدها رفع أسعار النفط إلى 40%، فقد تم الإعداد للحرب في سلسلة من الاجتماعات التي ضمنت هنري كيسنجر وأنور السادات الذي أرسل مبعوثه الخاص حافظ إسماعيل للالتقاء سرا بالوزير الأمريكي عدة مرات كانت خطة كيسنجر تقضي بترتيب إشعال حرب محدودة بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا لتمهيد الطريق أمام صلح منفرد بين إسرائيل ومصر، والتسبب برفع أسعار النفط وهما هدفان يصبان في صالح السياسة الأمريكية في المقام الأول فعندما أقدم السادات على طرد المستشارين الروس من مصر طلب وزير الدفاع يلفن ليارد من الرئيس نيكسون بمفاوضات سرية مع السادات، وهو لا يعلم بأن مثل هذه القنوات مفتوحة مع منذ بعض الوقت، وللإعداد للحرب والجولات المكوكية التي أعقبتها، ثم عقد اجتماعات مكثفة بين كيسنجر والمبعوثين المصريين وفي 6 مارس 1973 تم الاطلاع السعوديين على ما يجري في قناة مباحثات إسماعيل كيسنجر السرية كانت السعودية هي اكبر منتج للنفط وسيكون لها دور رئيسي في عملية حظر النفط العربي عند الغرب وللزيادة المتوقعة في أسعاره وفي الوقت نفسه حصل تطور آخر الانخفاض الكبير على سعر الدولار بالنسبة 40% وأصبح النظام العالمي يعيش حالة

[1]– عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت، ص216

من التقلب المتزايد، في اليوم الحادي عشر للحرب أكتوبر اجتمع وزراء البترول العرب في دول الأوبك بمدينة كويت لدراسة استخدام النفط في المعركة[1].

وبعد تدارس الأمر من جميع جوانبه تقرر اللجوء إلى إجراءين هما:

الأول: فرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة لتدخلها لجانب إسرائيل في الحرب ودعمها لها في مختلف المجالات وقد اتسع مطاق هذا الحظر ليشمل هولندا بسبب اتخاذها مواقف عدائية من العرب.

ثانيا: تخفيض الإنتاج اعتبارا من تاريخه (1973/10/17) بنسبة شهرية متكررة لا عن تقل عن 5% ثم تبدأ في الشهور التالية منسوبة إلى الرقم الإنتاج المنخفض في الشهر السابق، وبالفعل أخذ تخفيض الإنتاج بالازدياد، فوصلت نسبة التخفيض في ديسمبر 1973 إلى 25% ثم ما لبث أن أخذت هذه النسبة بالتناقص تدريجيا إلى أن انتهى أثر هذا الإجراء في شهر مارس 1974 بشكل متزامن مع انتهاء الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة الأمريكية 18 مارس 1974 حيث تدخلت مصر السادات لدى الدول العاملة بالحظر لرفعه بسبب إحراز تقدم في موضوع فصل القوات في سيناء الذي كانت ترعاه الولايات المتحدة[2]، وفي اليوم الخامس عشر للقتال يوم 02 أكتوبر خلال ساعات الصباح الأولى أغارت الطائرات السورية على معامل تكرير البترول في حيفا[3].

إن الدعم الجبهة الداخلية للقوات المسلحة في حرب لاستعادة الكرامة، كان التنسيق بين القوات المسلحة وأجهزة الدولة قبل المعركة بوقت طويل، بخصوص إعداد الدولة للحرب فقد تم التنسيق مع وزارة البترول فيما يتعلق بحجم الاحتياطي من البترول ومدة كفايته ووضع خطط بديلة لاستمرار إمدادات البترول الخارجية في حالة توقف المصادر المحلية[4].

---

[1]– عبد الحي زلوم، المرجع السابق، ص 64–66.

[2]– رياض أبو ملحم: المرجع السابق، ص 10

[3]– عبده مباشر يوميات أكتوبر في سيناء والجولان، دار المعارف، مصر –القاهرة، (د ط)، (د.س)، ص 331.

[4]– مجدي الجلاد: مذكرات أحمد إسماعيل وزير الحربية في معركة أكتوبر 1973، دار النهضة، مصر، ط1، 2013، ص 197.

**- صدمة النفط الأولى:**

اقتربت قدرات الإنتاج من التشبع، وضمت منظمة الأوبك أعضاء جدد كالجزائر ولإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وليبيا وقطر ونيجيريا، وازداد تأثير المنظمة النفطية. وأخذت تسترد حقوق الامتيازات، وظهرت في غضون فترة قصيرة هشاشة السوق النفطية[1].

أدى الحظر الأول عام 1970 إلى اضطراب في السوق عندنا أغلقت أنابيب التابلاين التي يجر النفط السعودي ساحل المتوسط بسبب النزاع الأردني السوري فأصبحت ليبيا المصدر العالمي الرئيسي لغياب النفط عن ساحل المتوسط الشرقي وقام الضباط الوحدويون الأحرار بقيادة القذافي وخلو في محادثة مع الاشتراكيين في الجزائر ويستطيع الطرفان معا فرض تخفيض الإنتاج وتحديد الأسعار من جانب واحد سارعت فنزويلا إلى السير على خطى هذه الحركة وأعلنت دول الخليج العربي عن أول رفع للأسعار في 1971 وفي طرابلس الغرب أعلنت الجزائر وليبيا والسعودية والعراق عن رفع الأسعار بنسبة 60% بدلا من 50% اكتشفت الدول المنتجة أنها قادرة على التأثير في مجرى الأسعار تبعا للازمات وفي كانون 1973 حذرت الكويت من إن الدول العربية سوف تلجا في حالة وقوع أزمة سياسية في الشرق الأوسط إلى سلاح النفط وهكذا بدأت أول زيادة للأسعار النفط في 18 تشرين الأول 1973.70 كأنها رد سياسي للدول العربية على الهجوم الذي شنته إسرائيل في 6 تشرين الثاني وكانت إدارة نيكسون قد ردت على تحذير الكويت بالقول إن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لا ترتبط بالنفط العربي وإنها ترفض إي ابتزاز والرضوخ له ويعود السبب في ذلك إلى إن مصالح الأمريكية لم تعتبر نفسها مهددة بأي ارتفاع حتى ولو كان شديد لأسعار النفط وذلك أن ارتفاع أسعار الطاقة من شأنه إعاقة من فيها الأوروبيين واليابانيين[2].

---

[1]- لودوفيك مون: الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل، تر: مارك عبود المجلة العربية الثقافية العلمية، ط1، دار المؤلف، الرياض ،2014، ص 29.

[2]- بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر 1945-1991، تعريب: يوسف ضومط، دار الجيل بيروت، ط1، 1993، ص437-438.

**المبحث الثالث: النفط العربي ودوره في الاقتصاد الفلسطيني**

أسهمت مساعدات الدول العربية النفطية في تطوير البنية التحتية الفلسطينية، وحيث أسهم هذا التطور في تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الظروف الناجمة عن الحصار الإسرائيلي وارتباط المساعدات بتطورات العملية السلمية أدت إلى استخدام جزء من هذه المساعدات في تمويل مشاريع التشغيل الطارئ وتمويل النفقات الجارية للحكومة الفلسطينية، كما أن الإجراءات الإسرائيلية أدت إلى تدمير جزء من البنية التحتية الفلسطينية، وتعطيل وتدمير مشاريع حيوية كثيرة كالمطار والميناء، لذلك كان دخول هذه المساعدات متذبذبا ومرتبطا بالأوضاع السياسية والظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن سياسة الحصار الإسرائيلية[1].

حيث صنفت وزارة التخطيط والتعاون الدولي المساعدات العربية للدول النفطية لفلسطين من حيث الاستخدام إلى خمسة أجزاء رئيسية، وهي: البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، والقطاعات الاجتماعية، وبناء المؤسسات، وقطاعات متنوعة، كما أشارت تقارير وزارة التخطيط إلى أن القطاعات الاجتماعية قد استحوذت على الجزء الأكبر من المساعدات الفعلية المقدمة للفلسطينيين، حيث بلغ نصيبها حوالي 40.8% من إجمالي المساعدات، وتشمل القطاعات الاجتماعية العديد من القطاعات الفرعية كالتعليم والصحة والشباب والطفولة والمرأة والمساعدات الإنسانية، إلا أنه وبالرغم من أهمية هذه القطاعات للفلسطينيين، إلا أنها لا تأتي في المرتبة الأولى من حيث أولويات الفلسطينيين واحتياجاتهم ومدى تأثيرها في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم[2].

ويأتي في المرتبة الثانية بعد القطاعات الاجتماعية قطاع بناء المؤسسات، وذلك بإنفاق ما نسبته 20% من المساعدات العربية للدول النفطية، ليأتي بعدها قطاع البنية التحتية في المرتبة الثالثة بما يعادل إنفاق نحو 19.2% من مساعدات الدول العربية

---

[1]– ماس، المراقب الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، عدد 8، 2001، ص 20.

[2]– المصدر نفسه، ص 21.

النفطية، حيث يشمل هذا القطاع (الطاقة، والإسكان، والنفايات الصلبة، والصرف الصحي، والاتصالات، والمواصلات وغيرها)، ويعتبر هذا القطاع من أهم ركائز الاقتصاد الفلسطيني لما يحققه من آثار إيجابية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية كزيادة التشغيل والحد من مشاكل البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني بسبب ارتباطاته بمختلف القطاعات، إضافة إلى دوره في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تخفيض التكاليف الكلية لتلك الاستثمارات على المستثمرين، وهذا ما جعله يحتل المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث الالتزامات، إلا أنه عرف انخفاضا في نسبة الصرف له والتي لم تتجاوز 53% ما جعلته ثالث الترتيب من بين القطاعات[1].

كما عرفت القطاعات الإنتاجية انخفاضا واضحا من إجمالي مساعدات الدول العربية النفطية بحصة لم تتجاوز ما قيمته 10% من إجمالي الالتزامات، وانخفضت تلك النسبة إلى 6% من إجمالي الصرف، ويلاحظ أيضا انخفاض نسبة الصرف في تلك القطاعات على غرار قطاع البنية التحتية، والتي لا تتعدى 53%، وهذا مؤشر آخر على عدم الاهتمام الكافي من قبل المانحين للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وعدم سعيهم الجاد لتقوية دورة الإنتاج في هذا الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة أما القطاعات الأخرى المتنوعة أو غير المصنفة ضمن المجموعات حوالي 8% فقط من إجمالي المساعدات المقدمة من الدول النفطية العربية، وصُرف ما نسبته 5% من المساعدات من خلال برامج خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، و3% فقط لدعم القطاع الخاص[2].

لقد عرفت المساعدات العربية للدول النفطية جملة من العقبات والمعيقات والتي كانت سببا في الحد من تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني وتأثيرها على الاقتصاد

---

[1]– تقرير التنمية البشرية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2004، فلسطين، ص 108.

[2]– تقرير التنمية البشرية، المصدر السابق، ص 108.

الفلسطيني والتنمية الفلسطينية، فمنها ما كان متعلق بالمانحين أنفسهم ومنها ما كان يتعلق بالسياسات الإسرائيلية، ومنها ما يتعلق بأداء السلطة الوطنية، إضافة إلى الحدود والقيود السياسية التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بخصوص الحكم الذاتي، والتي يمكن اعتبارها السياق العام الذي تتم في إطاره جهود التنمية في فلسطين، ومن جهة أخرى تعتبر الأوضاع السياسية التي مرت بها فلسطين أحد الأسباب الرئيسية التي كانت وما زالت تمنع تحقيق التنمية[1].

ويمكن إجمال أهم هذه الإشكاليات على النحو التالي:

-عدم وجود آلية محددة للتنسيق بين السياسات التي حددها برنامج التمويل على المستوى العربي خاصة الدول النفطية أدى إلى خلق العديد من الإشكاليات، حيث كان من مهام البنك الدولي المقترحة الإشراف الرسمي على آليات التمويل إلا أن سيطرة بعض الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية على القرارات المختلفة والخلاف بين الدول العربية النفطية المانحة حول أحقية كل منها بالقيادة أو الهيمنة عل الموقف كل هذا أدى إلى تهميش دور البنك الدولي[2].

- نظرة الدول العربية النفطية المانحة إلى التمويل على أنه أداة ضغط أكثر منة أداة تنمية أو مساعدة[3]، فقد بادرت أكثر من دولة مانحة خلال انتفاضة الأقصى وخاصة بعد تصاعد العمليات الفدائية ضد الإسرائيليين إلى الإعلان عن رغبتها في وقف المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين[4].

---

[1]- تقرير التنمية البشرية، المصدر السابق، ص 109.

[2]- السعدني، نرمين المساعدات الدولية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني: عناصر البرامج وصعوبات التنفيذ، السياسة الدولية، ع 120، أفريل 1995، ص 226-227

[3]- ظاهر، فارس، دراسة تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، شبكة أمين الإعلامية، 2010، متاح على الرابط: www.blog.amain.org

[4]- صبح أحمد، التنمية البشرية من منظور السلطة الوطنية الفلسطينية في تمويل التنمية في فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998، ص5

– كما استخدمت الدول المانحة المساعدات كوسيلة ضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لقبول الإملاءات المقدمة من قبلها.[1]

– هناك مساعدات عينية أو مساعدات مشروطة باستيراد أجهزة ومعدات من الخارج يتم إدخالها عبر المعابر الإسرائيلية وفي الغالب تتأخر نتيجة الإجراءات الأمنية الإسرائيلية التي يتم فرضها لأسباب غير أمنية متعلقة بعدم اكتراث الطواقم الإسرائيلية بالحاجات والمصالح الفلسطينية، كل هذه الإجراءات من رسوم الأرضيات رسوم تعبئة وتغليف، ورسوم فك وإعادة تركيب ترفع من تكلفة مثل هذه المساعدات وبالتالي تقلل من القيمة الحقيقية لها[2].

– ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أدت إلى تدهور كافة مكونات الاقتصاد الفلسطيني، وأحدثت انهيارا في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وتركت كافة القطاعات بحاجة ملحة إلى عملية إصلاح ودعم مادي مباشر.

– إن من أهم المشاكل التي تواجهها السلطة هي معالجة علاقة التبعية الاقتصادية الخطيرة للأراضي المحتلة اتجاه إسرائيل، وقد نشأت هذه التبعية نتيجة سياسة متعمدة اتبعتها سلطات الاحتلال لإلحاق الأرض الفلسطينية بإسرائيل وكان محورها ردع المستثمرين الفلسطينيين عن الاستثمار في الصناعة أو في غيرها من الميادين استنادا إلى القوانين الجائرة والتمييزية، ووضع اليد على الجزء الأكبر من الأرض الزراعية وبالخصوص مصادر المياه والموارد، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك خنق الاقتصاد المحلي الفلسطيني وتحويل الفلسطينيين إلى عمال.

– لم تكتف إسرائيل بخنق الاقتصاد الفلسطيني فقط بل قامت أيضا بإجراءات مختلفة للتأثير على عملية تدفق المساعدات للشعب الفلسطيني من الدول العربية خاصة النفطية

---

[1]– عبد المنعم بكر، دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، دار الشروق، بيروت، 1994، ص 147–148.

[2]– تقرير الربع الأول والثاني من سنة 2001 الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول المساعدات المقدمة من المانحين للسلطة الوطنية الفلسطينية.

منها، حيث تعتبر إسرائيل عنصر مشارك على قدم المساواة مع السلطة الوطنية الفلسطينية في الطواقم الاستشارية، وفي اللجنة المحلية لتنسيق المساعدات الخارجية لذا تقوم الدول العربية النفطية بالإحجام عن بعض المشاريع وذلك إرضاء للطرف الإسرائيلي الذي ترجح كفته عند قياس الأمور بمقاييس المصلحة التي تشكل أساس لاتخاذ القرار[1].

– كانت للإجراءات الإسرائيلية الاحتلالية آثار واضحة على عملية تدفق المساعدات مثل الحصار والإغلاقات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية تعمل على الحد من حرية تنقل ممثلي الهيئات المحلية والدولية المسئولة عن تنفيذ البرامج المختلفة مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخير تنفيذها، وتأخير وصول المواد الخام اللازمة لتنفيذ كثير من المشاريع في منطقة ج حيث تحتاج هذه المشاريع إلى المصادقة والتراخيص الإسرائيلية والتي غالبا ما تتم المماطلة إصدارها.

– استمرت إسرائيل في ممارسة سياساتها التعسفية الرامية إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال استغلال الحجج الأمنية وضرورة توفير الأمن الإسرائيلي، فالإغلاقات ساهمت في تراجع أداء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وانخفاض مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية والإنشائية والتأخير في تنفيذ العديد من المشروعات بالإضافة إلى التراجع في استقطاب المشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص[2]، لقد قال تيري رود لارسن المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة في المناطق الفلسطينية المحتلة الإغلاق يحرم الاقتصاد الفلسطيني بأكمله 600 مليون دولار سنويا، أي بالضبط المبلغ الذي وعدت مجموعة الدول المانحة تقديمه إلى الفلسطينيين[3]، وحسب ما جاء في البيان الوزاري المقدم من المجلس

---

[1]– غليون برهان، نقد السياسة العملية –1– العرب ومعركة السلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1999، ص66.

[2]– نشأت وزارة الإحصاء، تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الإغلاق عن الفترة 25/2–1996/4/4، ورقة مقدمة للمجلس التشريعي الفلسطيني، 1996/4/9.

[3]– روي سارة، تقرير من غزة: انسلاخ أم تكيف؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع23، صيف 1995، ص 139.

التشريعي الفلسطيني فإن الخسائر الناجمة عن الإغلاق والحصار الإسرائيلي يقدر بما يتراوح بين 5.5 و6 مليون دولار يوميا[1].

– يعتبر عدم التقدم في المفاوضات من العقبات الأساسية أمام تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية وتعرقل الاستثمار، لأن الإنماء يتطلب حرية التقرير والتخطيط[2].

– إن من أهم المشاكل التي تواجهها السلطة هي معالجة علاقة التبعية الاقتصادية الخطيرة للأراضي المحتلة اتجاه إسرائيل، وفق اتفاقية باريس الاقتصادية فهي تكرس التبعية وقد نشأت هذه التبعية نتيجة سياسة متعمدة اتبعتها سلطات الاحتلال لإلحاق الأرض الفلسطينية بإسرائيل وكان محورها ردع المستثمرين الفلسطينيين عن الاستثمار في الصناعة أو في غيرها من الميادين استنادا إلى القوانين الجائرة والتمييزية، ووضع اليد على الجزء الأكبر من الأرض الزراعية وبالخصوص على مصادر المياه والثروة المعدنية، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك خنق الاقتصاد المحلي الفلسطيني وتحويل الفلسطينيين إلى عمال لا مهرب لهم من التسول على أبواب الاقتصاد الإسرائيلي لإطعام أبنائهم وعائلاتهم[3].

كل هذه المشاكل والعقبات السالفة الذكر كانت سببا في إعاقة عملية تدفق المساعدات الدول العربية النفطية للشعب الفلسطيني وعملت على التقليل من قيمتها الحقيقية.

---

[1]– السلطة الوطنية الفلسطينية، البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، حزيران 1996، ص 84.

[2]– مجموعة مؤلفين، تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص108.

[3]– غليون برهان، المصدر السابق، ص 44–45.

# الفصل الثالث:

## التداعيات السياسية (دول الخليج) مع الغرب ونقص الدعم المادي لفلسطين

**المبحث الأول: التطبيع وأثره على القضية الفلسطينية**

**المبحث الثاني: تقليص الدعم المادي للقضية بضغط من إسرائيل**

## المبحث الأول: التطبيع (دول الخليج) وأثره على القضية الفلسطينية

أطلق الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب خطة السلام الإسرائيلي_الفلسطيني في 2019م في مؤتمر حضره ممثلون عن عدة دول عربية البحرين سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة حيث أبدوا موافقتهم الكلية لصفقة القرن، بينما رفضت دول أخرى مثل الأردن ومصر وصمت الباقي عن رأيهم في هذه الصفقة.

وسينقسم المبحث إلى ثلاثة عناوين نتحدث فيها عن أسباب تطبيع دول الخليج العربي لعلاقاتها مع اسرائيل من خلال العنوان الأول، ثم إلى موقف باقي دول الخليج من سياسات التطبيع في العنوان الثاني، أما العنوان الثالث يتطرق إلى تأثير سياسات التطبيع الخليجي على القضية الفلسطينية. وسيعتمد الفصل على منهج التحليل النظمي والمنهج التأريخي، المنهج الوصفي التحليلي.

### المطلب الأول: أسباب تطبيع دول الخليج العربية لعلاقاتها مع اسرائيل

إن جوهر التطبيع من وجهة نظر الكيان الصهيوني بجميع اتجاهاته هو تصفية القضية الفلسطينية، ونقطة تحول في مسار الصراع العربي الإسرائيلي من صراع ومقاومة إلى تسليم وقبول، فضلا عن تحقيقها لفوائد كثيرة منها السماح للكيان الصهيوني من الاستفادة ماديا واقتصاديا من المنطقة العربية، وتوفير أرضية لتحسين مكانتها الدولية في قلب الأمة العربية والإسلامية بغض النظر عن تقديم تنازلات أخرى من جانب هذه الدول[1]

بدأ الكيان الصهيوني بالبحث عن بدائل للصراع والاتفاقيات الثنائية وإيجاد حل يشمل محيط دولة فلسطين، وتوافرت الظروف للإدارة الأمريكية في عهد ترمب أن تطرح حلولا لإنهاء القضية الفلسطينية كنقل السفارة الأمريكية إلى القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل والضغط على الدول العربية والإقليمية لقبول الاعتراف بإسرائيل بتنازل بعض الدول العربية على قبول صفقة القرن، واستغلت الإدارة الأمريكية الصراع الداخلي في المنطقة العربية

[1]– العشماوي عماد الدين، استيراتجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، كلية الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات، 2019، ص 865

منطلقا لتوافر الفرصة في مد يد العون إلى الأنظمة الحاكمة للسيطرة على الأوضاع ما قبل الثورة التي انطلقت في تونس وغيرها، فضلا عن التدخل الإيراني وخطره على المنطقة من خلال الاعتراف بإسرائيل في إكمال مسيرة التطبيع في تطبيع العلاقات[1].

وتأتي أسباب تطبيع دول الخليج العربي مع الكيان الصهيوني لعدة اعتبارات حيث وجدت بعض دول المنطقة في أمريكا الطريق السهل والأيسر في الحفاظ على وجودها وإبعاد خطر الثورات والتدخلات الدولية إضافة إلى تعزيز موقفها الدولي واستعادة دورها الإقليمي وكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية في تسيير أمورها واقتصادها، وهنا بدأت نقطة التلاقي في تكوين حلقتها من استكمال محاربة الثورات العربية بالثورات المضادة، وإعادة رسم الولاءات والتحالفات بما يخدم مصالح الطرفين[2].

وإدعت الدول الخليجية المطبعة مع الكيان الصهيوني إن التطبيع جاء لدعم القضية الفلسطينية وأنها سياسة لابد منها بحكم الواقع، وأن الأحداث الدولية والإقليمية أوجدته ويتطلب ذلك وجود علاقات متبادلة، وبدأت تتوضح التوجهات السياسية لكل دولة لاسيما بعد أول زيارة رسمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى المنطقة وزيارة سلطنة عُمان، وبحسب البيان الذي أصدره كلا الجانبين أن الزيارة استهدفت بحث سبل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط ومناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط"، ويبدو أنها كانت أول خطوة صريحة وعلنية نحو التطبيع[3].

وعلى إثر توقيع صفقة القرن عقدت الإمارات العربية المتحدة صفقات اقتصادية وتجارية وتمثيل دبلوماسي مع الكيان الصهيوني، على الرغم من مساعدة ودعم الإمارات

---

[1]– الحمامي إبراهيم، صفقة القرن الحلم القديم الجديد، لندن، بدون مكان مطبعة، 2018. ص 12.

[2]– الشوبكي بلال، صفقة ترامب لإنهاء القضية الفلسطينية: فرص التطبيق في ظل المتغيرات الإقليمية، دراسات وأبحاث منتدى السياسات الدولية، 2020، ص 4-6.

[3]– ديلوجر إلينا، اتفاق التطبيع يقسم دول الخليج – للوقت الراهن، تحليل موجز، المرصد السياسي، معهد واشنطن، واشنطن، 2020، ص 21.

للقضية الفلسطينية في القمم العربية واجتماعات جامعة الدول العربية، وإلى جانب الإمارات صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، بنيامين نتنياهو، عن توجه خمس دول أخرى للتوقيع على اتفاقية السلام مع اسرائيل من دون تسميتها، وهذا ما يؤكد فعلا خبايا وخيوط المؤامرة العربية على القضية الفلسطينية، وبناء تحالفات سرية مع الكيان الصهيوني على عدة مستويات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية واجتماعية[1].

وتنظر دول الخليج لعلاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جانب صد التهديدي الإيراني المتزايد على المنطقة نظرا لما تمكله الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني من تكنولوجيا عسكرية ونظام ملاحة قوي مما جعل التقارب الخليجي الإسرائيلي يهدف إلى حماية أمنها وبلدانها وتعزيز أمن وسلامة طرقها التجارية البرية والبحرية والجوية من التهديد الإيراني، وهذا سيقودنا في الأخير إلى أن أسباب عملية تطبيع دول الخليج مع الكيان الصهيوني برعاية أمريكية هو تجاوز مرحلة التطبيع إلى مرحلة التعاون العسكري والإقتصادي بينهم[2].

إلى جانب هذا تأتي الإستراتيجية الأميركية لعزل إيران والضغط عليها وتحييدها من التدخل في منطقة الشرق الأوسط من خلال تشكيل تحالفات إقليمية عسكرية وسياسية في محيطها الحيوي وهذا يأتي كجزء من حماية الكيان الصهيوني من الخطر الإيراني المزعوم وبناء تحالف يضيفي بعض القوة من خلال التحالف العربي الإسرائيلي وكمرحلة أولى التحالف الخليجي الإسرائيلي[3].

ومن الأسباب الأخرى التي دفعت إلى التطبيع هو حماية وتعزيز الاقتصاد والتجارة، فالاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا بوابة هشه يمكن دخول الكيان الصهيوني إلى المنطقة العربية

---

[1]– دازي هاني فاتحة، دول الخليج وإسرائيل بعد اتفاقيات إبراهيم، مبادرة الإصلاح العربي، مجلة بوادر، 2020، ص 03.

[2]– وحدة الدراسات السياسية، التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه، تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2020، ص 03.

[3]– الحمد جواد، تجربة التسوية السلمية، ورقة مقدمة لحلقة نقاشية بعنوان (آفاق مشروعي المقاومة والتسوية لحل القضية الفلسطينية)، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، 2020، ص 80.

والتغلغل فيها، فلدى الكيان الصهيوني مشروعه من أنبوب غاز من حيفا، الذي يمر بدول إقليمية، وصولاً لإيطاليا، حيث يعد الكيان الصيهوني ممرا آمنا لنقل البضائع[1].

فحيث يرى الكيان الصهيوني من التطبيع حماية وانقاذ اقتصاده وتجارته من الأزمات التي يمر بها أو ستتعرض إليها مستقبلا وذلك من خلال الاستثمارات الخليجية في الكيان الصهيوني، واستمثار الكيان الصهيوني في بقية البلاد العربية ولاسيما التي قامت بالتطبيع معها وهي تطمح وتطمع في ثروات السودان ونفط الخليج ومن ثم أفريقيا التي تحوي على مناجم من المعادن والثروات الطبيعية[2].

وتبحث إسرائيل عن بديل عن الأردن للوصاية عن المقدسات والقدس في فلسطين، وكما هو معروف أن الأردن هو صاحب الوصاية على المقدسات الإسلامية في القدس، فهو مدرك وواع لما يجري من سياسات صهيونية لتهويد القدس وما تهدف إليه اتفاقيات التطبيع مع الدول الخليجية، وتأتي هذه الوصاية من ناحية تأريخية ودينية فضلا عن مكانتها القانونية في تكليفه بالوصاية للحرم القدسي والمقدسات باتفاق السلام مع إسرائيل عام 1994م ومنذ انطلاق صفقة القرن، ارتفعت المنافسة على الصدارة الإسلامية في الوصاية المقدسية وعلى ضوء هذه المنافسة يتخوف الأردن على مصير القدس والمقدسات درجة إضافية، مع أن الوصاية بالنسبة للأردنيين على المسجد الأقصى هو مصير وحق تأريخي وديني، وبهذا يهدف الكيان الصهيوني على إبدال الأردن بدولة أخرى كالسعودية مثالا لكي يعزز حكمهم ويمنحهم الشرعية في مواجهة الأردن ورفضه للأطماع الصهيونية، وإضعاف مكانته الإقليمية وفي الداخل الفلسطيني، كما سيعرض المملكة لعدم الاستقرار لدرجة تعريض وجودها للخطر[3].

---

[1]- منصور كميل، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، 1921م. ط1، 2019، متاح على الرابط: www.masarat.ps/ar. اطلع عليه يوم: 2024/05/15 على الساعة: 22:00

[2]- الحمد جواد، المرجع السابق، ص 81-82.

[3]- أبو عامر عدنان، تنامي الأطماع الإقليمية للإشراف على الحرم القدسي، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 2021، ص2-5.

**المطلب الثاني: تأثير سياسات تطبيع دول الخليج العربية على القضية الفلسطينية**

وجدت تحولات كبيرة في سياق القضية الفلسطينية والتطبيع تتمثل هذه التحولات في الرؤية الأنظمة الإسرائيلي للتطبيع فقد كانت تتعامل مع القضية الفلسطينية على أنها مدخل للتطبيع مع العربية وشعوبها، ولكن في الآونة الأخيرة نرى العكس تمام فأصبح التطبيع مع الدول العربية هو المدخل لإنهاء القضية الفلسطينية وهذا ما صرح به نتنياهو رئيس حكومة الكيان الصهيوني عام 2018م بقوله إننا في مسيرة تطبيع مع الدول العربية التي ستفتح لنا الباب لتقدم العلاقات مع الفلسطينيين[1].

وبناء عليه فإن هذا التوافق والانسجام السياسي بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، جعل الكيان الصهيوني يغير نهجه وينفذ خطة السلام بقواعده الخاصة لكن هذه المرة من الخارج إلى الداخل لكسب تأييد الدول العربية وبالتالي لا محالة فرض السلام على الفلسطينيين بالقوة، والتي قد يسميها البعض فرصة للسلام، إلى أن الواقع يختلف مع التوجه الإسرائيلي ورغبته في السيطرة الكلية على الأراضي الفلسطينية وضم غزة إلى سلطته، لاسيما وأن صفقة القرن حددت مدة أربع سنوات تمتنع فيها إسرائيل عن بناء مستوطناتها، ثم ستمضي ليكمل الكيان الصهيوني خطته لضم قطاع غزة والقضاء على سيادة دولة فلسطين بشكل كامل[2].

إن التطورات الدولية والإقليمية وملف إيران النووري لا تكاد تمر مناسبة إلا وتعيده أمريكا على طاولة المفاوضات والتهديد بالعقوبات الاقتصادية والصراع القائم بين إيران ودول المنطقة لاسيما الإمارات والسعودية وما شهده اليمن من حرب على أراضيه، وفوز المرشح الأمريكي "جو بايدن" كتلة في الانتخابات الأمريكية وموقفه بين الامتثال للاتفاق النووي الإيراني أو التعامل مع المعارضة وليدة التطبيع مع إسرائيل، كل هذه الأحداث تجعل

---

[1]– الجندي أحمد، التطبيع التحديات وإمكانيات المواجهة، مجلة مركز المسار للدراسات الإنسانية، تركيا، 2020، ص 04

[2]– عبد المنعم عامر، الخاسرون والرابحون في صفقة القرن، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 2018، ص22–23.

سياسات التطبيع سببا مباشرًا في عزل الأراضي المحتلة قسرًا عن باقي دول المنطقة والعالم بأسره وتنفيذ خطط ضم أجزاء من الضفة الغربية[1]، بينما قد تتعرض المنطقة برمتها لتقسيمات جغرافية جديدة على طريقة سايكس بيكو.

ويتجلى تأثير سياسات التطبيع والتقارب بين الدول العربية والكيان الصهيوني من خلال عدة نقاط، أهمها:

1-استمرار الضغوط الإسرائيلية على العالم الإسلامي عامة والعربي خاصة لتحقيق أكبر عدد ممكن من العلاقات التطبيعية، وهذا كله يحدث في فترة حكم بنيامين نتنياهو والذي يسعى إلى إنجاح عملية التقارب العربي الإسرائيلي بهدف التسويق لنفسه داخليا وخارجيا طمعا في الفوز في الانتخابات الإسرائيلية القادمة[2].

2- تعدّ المملكة العربية السعودية محورا أساسيًا للتحركات الإسرائيلية، فمحاولات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو وتركيز جهوده على بناء علاقات تطبيعية مع السعودية، سيمكنه من ضرب عصفورين بحجر واحد، من جهة يستهدف بوصلة العالم العربي والإسلامي مما يسهم في التأثير على دول أخرى وتشجيعها على اتخاذ قرار التطبيع والتوقيع على اتفاقيات السلام بينها وبين إسرائيل بشكل علني، ومن جهة أخرى فإن انجازاته هذه ستكون كفيلة بصرف النظر عن قضايا الفساد المرفوعة ضده وتعتبر مكسبا له للفوز بالانتخابات القادمة[3] (الزلاحقة، 2020: 96)

3-إن تحسن العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي من شأنه أن يؤثر سلبا على القيادة الفلسطينية داخليا وخارجيا من خلال تقديم تنازلات مصيرية مثل قضية اللاجئين، ومدينة القدس، والمسائل الأمنية، والحدود وضم أجزاء من غزة، وعدم اكتراثهم بمعاناة الشعب

---

[1]- ديلوجر إلينا، المرجع السابق، ص 02.

[2]- عبد المنعم عامر، المرجع السابق، ص 06.

[3]- الزلاحقة جمال، كيف تقرأ إسرائيل صفقة القرن، مجلة قضايا إسرائيلية الصادرة عن مركز مدار، العدد 22، رام الله- فلسطين، 2020، ص 96.

الفلسطيني الذي سيواصل دفع ثمن التقارب العربي الإسرائيلي بسبب جرأة الدول العربية في إعلان علاقاتها مع تل أبيب وانتقاد الجانب الفلسطيني[1].

4- تنفيذ إسرائيل سياسات إحادية الجانب يقابلها تنازلات فلسطينية: السياسات أحادية الجانب لم تكن وليدة اليوم فهي خطة استيراتيجية مزدوجة استعملها الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء احتلالها فلسطين من خلال الاستيطان والجدار العازل وعزل المدن العربية وعزل مدينة القدس ومن ناحية أخرى إيجاد قيادة فلسطينية تقبل بالأمر الواقع المفروض على شعبها وقبول الحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية، ومنذ عام 1967م وحتى اليوم نجد أن هذه السياسة تخدم نفس المضمون فالسياسات التوسعية وإجبار القيادة الفلسطينية على التنازل عن أجزاء مهمه من فلسطين مقابل فض الصراع بينهم وهنا نستشهد بمثال واحد للمثل وليس للحصر وهو ما تحدثت به تسيبي ليفيني التي لمحت من خلال كلمتها عندما كانت وزيرة للخارجية إن جدار الفصل هو خط التقسيم والحدود المؤقتة للدولة الفلسطينية[2].

فموضوع سياسات تطبيع الدول الخليج العربي وتأثيرها على القضية الفلسطينية من زاوية أنها لن تغير من حقيقة الصراع بحكم أن هذه السياسات تمثل أنظمة وليست شعوبا وأن الكيان الصهيوني يبقى كيانا استعماريًا عنصريًا، وسيكون تأثيره بسيطة لاسيما على الأنظمة السياسية فحسب؛ وأنه سيحرج القيادة الفلسطينية والأنظمة المطبعة في علاقاتها مع الكيان الصهيوني، والمطلوب من هذه الأنظمة في هذه الوقت ألا تعادي الشعب الفلسطيني وتضيق الخناق عليه طالما أنها ارتأت أن تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني، وتترك مصير الشعب الفلسطيني بيده ليختار حقه في الدفاع والمقاومة عن أرضه ومقدساته.

---

[1]- الزلاحقة جمال، المرجع السابق، ص 96-97.

[2]- عميرة حنا، القضية الفلسطينية وعوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مجموعة التفكير، رام الله، فلسطين، 2007، ص28-29.

**المبحث الثاني: تقليص الدعم المادي للقضية بضغط من إسرائيل**

عمل الكيان الصهيوني على اتباع آليات عدة في التطبيع مع الدول العربية من خلال التبادل السياسي والثقافي والاقتصادي والرياضي والفني، وهذا ما تضمنته اتفاقيات السلام التي وقعت بين الأطراف، واهتم الكيان الصهيوني كثيرا في هذه المجالات وسهل له الإمكانيات المتاحة من أجل إرغام العرب على تقبل الإسرائيليين كجيران وكيان شرعي مساو لهم في المنطقة.

ويعتمد الكيان الصهيوني كثيرا على هذه الآليات كنوع من إدارة الصراع وتحييد بعض أطرافه وعزلهم عن القضية الفلسطينية، وظهرت هذه الاستيراتيجة والحديث عنها في أول مرة في اتفاقية كامب ديفيد 1979م[1].

ويعني التطبيع السياسي هو إقامة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الكيان الصهيوني والدول المطبعة، وتحويل سمة الصراع إلى نزاع، ونبذ العنف والإرهاب والعمل على تكريس نتائج الاحتلال من توسيع المستوطنات وحق المصير، وتجاهل السياسة العدوانية والأعمال الإجرامية، وهذا ما نصت عليه أغلب اتفاقيات السلام منذ كامب ديفيد وإلى صفقة القرن، وأخذ التطبيع السياسي بالتوسع أيضا ليشمل دولا إقليمية ودولية من خلال مشاريع متعددة الهدف منها بحسب الرؤية الأمريكية والصهيونية إدماج الكيان الصيهوني في الشرق الأوسط الجديد[2].

وتقوم الرؤية الصهيونية واستيراتيجيتها للتطبيع على أساس محددات وأهداف تعمل عليها من خلال علاقة اليهود بالعرب وفلسطين والعالم ككل باستغلال المتغيرات التي تطرأ على المجتمعات العربية والغربية وفق آليات متاحة بحسب الوقت والمكان المناسبين لها، ومن هذه المتغيرات هي السياسة والاقتصاد فيروج الكيان الصهيوني لنظريات السلام

---

[1]– عوض حسن وآخرون، ثلاثون عاماً من المواجهة التطبيع والعلاقات العربية_العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 28.

[2]– الشمالي إلهام، التطبيع الإسرائيلي الموريتاني واتجاهاته المستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021، ص 286.

الإقتصادي والتعايش السلمي ببعض الإغراءات والعطاءات التجارية والاقتصادية مقابل أن يكون هناك تقارب بين العرب وبين إسرائيل، والحديث عن الفوائد التي سيجنيها العرب أو الاقتصاد العربي من التبادل الاقتصادي والتجاري والسياسي مع الكيان الصهيوني[1].

وقد يتجسد مفهوم التطبيع السياسي والاقتصادي أول لبنات مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني؛ حيث يتضمن هذا المشروع تشجيع الديموقراطية والحكم الرشيد ودمج إسرائيل في المنطقة، فضلا عن توسيع القروض الإقتصادية الدولية للمنطقة وإطلاق الخدمات المالية وتوسيعها كمبادرة تمويل النمو، كذلك مبادرة التجارة التي تدعو إلى تحسين التبادل التجاري بين دول المنطقة من غير قيود وتسويق المنتجات بكل صنوفها. [2]

ويرى الكيان الصهيوني أن إنشاء مشروع شرق أوسطي موسع من خلال إدماج إسرائيل في المنطقة وتصحيح المسارات العربية الإسرائيلية من خلال ربط المنطقة العربية بالولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية وسياسية ثنائية أو جماعية بحسب الحاجة والهدف، وهذا ما أوضحه شمعون بيريز في وقتها عندما دعا إلى نظام شرق أوسطي قائم على سوق شرق أوسطي مشترك يعتمد على المياه التركية والأموال الخليجية والعمالة المصرية والتكنولوجيا الإسرائيلية[3].

وترتبط السياسة بالاقتصاد بشكل وثيق ويهدف الكيان الصهيوني إلى فتح الأسواق العربية والإقليمية أمام البضائع الإسرائيلي وهو من أهم الاستراتيجيات التي يطمح إليه الكيان الصهيوني وحض عليها الأنظمة العربية لتمرير سياساته في المنطقة، ناهيك عن التعاون في القطاع النفطي لحاجة كل منهما على مصادر الطاقة، وهذا يتطلب أيضا فتح الطرق

---

[1]– العشماوي عماد الدين، المرجع السابق، ص 866.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 16–17

[3]– عبد الكريم طارق عبد الكريم، تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية 1978–2020، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص 73.

للنقل والمواصلات والتنقل بحرية للأشخاص والآليات جوا وبحرا وبرا، وفي جميع وسائل الاتصالات، ولا يستثنى قطاع الزراعة من هذه السياسات التطبيعية[1].

وإن ما يراد من سياسات التطبيع السياسية والاقتصادية هو حالة إنهاء المقاطعة بكل أشكالها التي كانت مفروضة من قبل العرب وبعض الدول الإقليمية على الكيان الصهيوني، وإن كان يعتمد على موارده وصادراته وسياساته من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذا الاعتماد محفوفا أيضا ببعض المشاكل منها المواصلات ومنها التوترات الداخلية، فضلا عن المقاطعة العربية السياسية والثقافية التي كانت سلاحًا فتاكا أجهد الكيان بشكل كبير الاقتصاد الإسرائيلي، وهو بهذه الخطوة يطمح إلى إزالة العداء العربي والاستفادة منه في تعويض ما يخسره أو خسره وتوطين نفسه في المنطقة[2].

وأدت المتغيرات السياسية خلال العقد الأخير بدءًا من احتلال العراق مرورا بالثورات العربية والنزاعات المسلحة الداخلية والدولية إلى تراجع القضية الفلسطينية على المستوى الرسمي وهبوطها من سلم الأولويات، وباتت تسمح للكيان الصهيوني بمواصلة سياسة تكريس الواقع وقبلوها في المنطقة، وأن هذه الأنظمة بعد المتغيرات أصبحت لا ترى مشكلة في سياسات الكيان الصهيوني في فلسطين والمنطقة؛ بل تغض النظر عنها وتفعيل السيادة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية[3].

فمارس الكيان الصهيوني ضغوطا على الدول العربية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية إلى قبول التطبيع الاقتصادي والاستجابة إلى التغيرات التي حدثت في المنطقة، فقد حثت إدارة جورج بوش الابن على عدم قبول المملكة العربية السعودية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتى تسحب السعودية نفسها من المقاطعة العربية لإسرائيل،

---

[1]– عبد الكريم طارق عبد الكريم، المرجع نفسه، ص 74.

[2]– ابراش إبراهيم، البعد القومي للقضية الفلسطينية، فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة الوطنية، ط1، بيروت، 2013، ص 4103.

[3]– النعامي صالح، 2014، أنماط التطبيع بين العربي والكيان الصهيوني وتداعياتها، مجلة البيان، العدد 106، 2014، ص 326.

واشترطت الولايات المتحدة الأمريكية في وقتها على السعودية لقبول الدعم وقبولها في المنظمة تخليها عن المقاطعة العربية للكيان الصهيوني[1].

فكل هذه الآليات والضغوطات التي يمارسها الكيان الصهيوني على المنطقة العربية هو لتحقيق هدفها المتمثل في فتح قنوات أكبر للتواصل مع المنطقة وتثبيت حدودها والاعتراف بها سياسيا من قبل أنظمة المنطقة تمهيدا للاعتراف به من قبل دولا لمنطقة رسميا.

[1]– عبد الكريم طارق عبد الكريم، المرجع نفسه، ص 75.

# خاتمة

**خاتمة:**

كحوصلة لموضوع دراستنا الموسومة بـ"النفط العربي وتداعياته على القضية الفلسطينية" يمكننا استخلاص النتائج التالية:

– أن هذه المبادرة العربية تعكس إرادة الدول العربية لإيجاد حل سلمي وعادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث تم تقديم النقطة العربية كخطوة هامة نحو تحقيق السلام في المنطقة، حيث تتطلع إلى إقامة علاقات سلمية وعادلة بين الدول العربية وإسرائيل في حال تنفيذ المطالب الفلسطينية.

– تتضمن النقاط الرئيسية للمبادرة قبول إسرائيل واعترافها كدولة وتأكيد حقها في الأمن، بالمقابل، تسعى المبادرة لإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة في الأراضي المحتلة، وتحقيق حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتحديد وضع القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية.

– لعب النفط العربي في الحروب العربية الإسرائيلية دورا حيويا في تمويل الجهود العسكرية للدول العربية المشاركة في الصراع، ويعود ذلك إلى أهمية النفط كمصدر رئيسي للإيرادات في الدول العربية المنتجة للنفط وقدرته على تمويل الجيوش وشراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية.

– أكسب النفط العربي الدول العربية المنتجة للنفط قوة للتفاوض والضغط السياسي نظرا لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي، حيث تستخدم هذه الدول النفط لتعزيز موقفها السياسي وزيادة الضغط على إسرائيل وحلفائها.

–كان لاستخدام الدول العربية النفط كوسيلة ضغط على الساحة السياسية تداعيات وتحديات كبيرة، وتشمل تحقيق التوافق السياسي بين الأطراف المعنية، وتخطي العقبات القائمة، وتحقيق التزامات جميع الأطراف المعنية تجاه السلام والعدالة، حيث تعد المبادرة أداة هامة لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، وتقدم إطارًا شاملاً للحل السلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

-كان لابد لنجاح المبادرة العربية في استخدامها للنفط كوسيلة ضغط في صالح القضية الفلسطينية أن يتم تعزيز المبادرة العربية بالدعم الدولي والتزام المجتمع الدولي بتحقيق السلام والعدالة في المنطقة، إذ لابد من أن تكون هناك جهود دولية لتسهيل المفاوضات وتشجيع الأطراف المعنية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى تسوية نهائية ودائمة للقضية الفلسطينية.

-ساهم نفط الدول العربية المنتجة في تقديم تمويلًا ماليًا لمساعدة فلسطين في جهود الإعمار، يمكن استخدام عائدات النفط لتوفير التمويل اللازم لإعادة بناء المناطق المتضررة وتطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، بالإضافة إلى أنه يمكن للدول العربية المنتجة للنفط أن تستثمر في الاقتصاد الفلسطيني من خلال إنشاء مشاريع تنموية وتجارية، يمكن أن تشمل هذه المشاريع الصناعية والسياحية والزراعية والبنية التحتية، والتي تعزز النمو الاقتصادي وتوفر فرص عمل للسكان المحلي.

- أن الدور الفعلي للنفط العربي في إعمار فلسطين يعتمد على الإرادة السياسية والتزام الدول العربية المنتجة للنفط والعوامل الاقتصادية والسياسية الراهنة. كما أنه يتطلب تعاون وجهود مشتركة بين الدول العربية والفلسطينية والمجتمع الدولي لتحقيق الإعمار والتنمية المستدامة في فلسطين.

# الملاحق

## الملحق رقم 01: جدول يوضح شركات النفط الكبرى العاملة في الخليج العربي [1]

| اسم الشركة | جنسيتها | تاريخ تأسيسها | المنطقة العاملة فيها بالنسبة لدول الخليج |
|---|---|---|---|
| ستاندارد أويل أوف نيوجرسي | أمريكية | 1882 | السعودية _قطر _الامارات |
| موبيل أويل | أمريكية | 1882 | السعودية _العراق _قطر |
| شل الهولندية | بريطانية /هولندية | 1890 | العراق _قطر _الامارات |
| جولف اويل | أمريكية | 1901 | الكويت |
| بريتش بتروليوم | بريطانية | 1909 | العراق _الكويت _قطر الامارات |
| الفرنسية للبترول | فرنسية | 1924 | العراق _قطر الامارات عمان |
| تكساكو | أمريكية | 1926 | السعودية _البحرين _قطر |
| ستاندارد اويل أوف كاليفورنيا | أمريكية | 1926 | السعودية _البحرين |

[1]– شيماء مسج بكة الزيادي، النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية (1973–1980)، رسالة ماجستير، تاريخ معاصر، جامعة الكوفة، 2013–2014، ص 30.

**الملحق رقم 02:** [1]

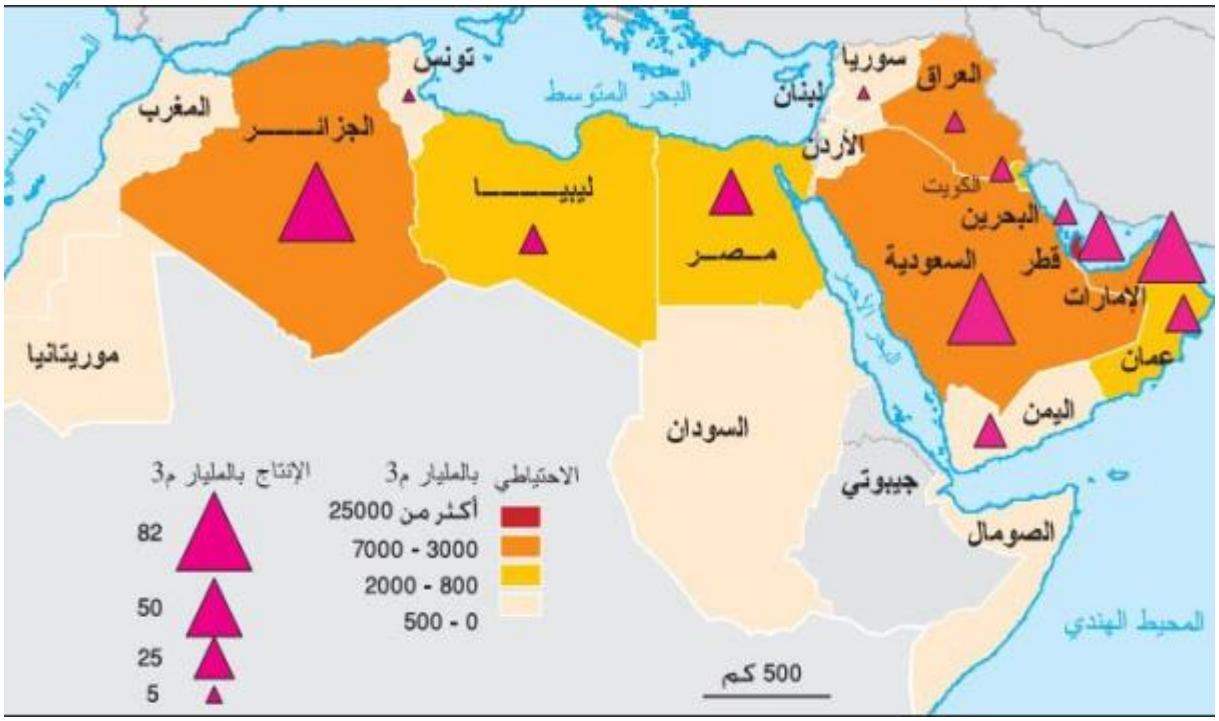


[1]- https://katehon.com/ar/news/trf-l-htytt-lnft-fy-llm-lrby، اطلع عليه بتاريخ/ 2024/06/03، على الساعة 23:00

# قائمة المصادر
# والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### المراجع:


- ابراش إبراهيم، البعد القومي للقضية الفلسطينية، فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة الوطنية، ط1، بيروت، 2013
- أبو العزم عبد الغني، المعجم الغني الزاهر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013
- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مجلد 14، ط1، دار الصادر، لبنان، 1968
- أبو عامر عدنان، تنامي الأطماع الإقليمية للإشراف على الحرم القدسي، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 2021
- أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي معهد الاستشراق، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1970–1971، دار التقدم، موسكو، 1976، ج2.
- بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، 1991، ص63؛ الشقيات السبع تركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة: سامي هاشم واسعد رزوق، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976
- بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر 1945–1991، تعريب: يوسف ضومط، دار الجيل بيروت، ط1، 1993
- توماس بالوك: سياسة الإعمار الاقتصادي في العراق، تق: محمد سليمان حسن، مطبعة العاتي، بغداد، 1958
- جان لاهرير، النفط كمصدر للطاقة حقائق الحاضر واحتمالات المستقبل، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2005
- الحمامي إبراهيم، صفقة القرن الحلم القديم الجديد، لندن، بدون مكان مطبعة، 2018.
- ديلوجر إلينا، اتفاق التطبيع يقسم دول الخليج – للوقت الراهن، تحليل موجز، المرصد السياسي، معهد واشنطن، واشنطن، 2020

- راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، دراسات في السياسات الاستعمارية، مكتبة النهضة المصرية، ط4، مصر، 1954
- روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، تر: محمد فتحي خضر، دار هنداوي، ط1، د ب، 2016
- السلطة الوطنية الفلسطينية، البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، حزيران 1996
- السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007
- شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية، ط1، بيروت، 1958
- الشمالي إلهام، التطبيع الإسرائيلي الموريتاني واتجاهاته المستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021
- الشوبكي بلال، صفقة ترامب لإنهاء القضية الفلسطينية: فرص التطبيق في ظل المتغيرات الإقليمية، دراسات وأبحاث منتدى السياسات الدولية، 2020
- صبح أحمد، التنمية البشرية من منظور السلطة الوطنية الفلسطينية في تمويل التنمية في فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998
- صلاح محمد نصر وكمال الدي الحناوي، الشرق الأوسط في مهب الريح، دراسات استراتيجية، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة مصر
- صندوق النقد العربي، التطورات في مجال النفط والطاقة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011
- طلال محمد نور عطا، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط1، الرياض، 2006
- ظاهر، فارس، دراسة تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، شبكة أمين الإعلامية، 2010، متاح على الرابط: www.blog.amain.org
- عبد المنعم بكر، دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، دار الشروق، بيروت، 1994

- عبد المنعم عامر، الخاسرون والرابحون في صفقة القرن، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 2018
- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت
- عبده مباشر يوميات أكتوبر في سيناء والجولان، دار المعارف، مصر –القاهرة، (د ط)، (د.س)
- عميرة حنا، القضية الفلسطينية وعوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مجموعة التفكير، رام الله، فلسطين، 2007
- عوض حسن وآخرون، ثلاثون عاماً من المواجهة التطبيع والعلاقات العربية–العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988
- غليون برهان، نقد السياسة العملية–1–العرب ومعركة السلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1999.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967
- ماس، المراقب الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، عدد 8، 2001.
- مجدي الجلاد: مذكرات أحمد إسماعيل وزير الحربية في معركة أكتوبر 1973، دار النهضة، مصر، ط1، 2013
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2014
- مجموعة مؤلفين، تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985
- محمد عبود، التلوث النفطي، الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية، د ت
- محمود عبد الفضيل، الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- منصور كميل، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، 1921م. ط1، 2019، متاح على الرابط: www.masarat.ps/ar. اطلع عليه يوم: 2024/05/15 على الساعة: 22:00

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2012.
- منير الحمش، موسوعة القرن العشرين، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000
- نجم محمود، المقايضة (برلين–بغداد)، الخلفية التاريخية لحرب لم تنتهي بعد، منشورات الغد، مكتبة الإسكندرية، 1991م
- هاري سانت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، تر: عوض البادي، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2001
- هاني حبيب: النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا، مصدر الثروة والطاقة والأزمات، تصر: أبو عبد الرحمان الكردي، ط1، بيروت، 2006
- هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية، دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، ط1، بيروت، 2013
- هيفاء احمد السامرائي، الحوار العربي الأوربي، بغداد، 1982،
- وحدة الدراسات السياسية، التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه، تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2020

**الرسائل الجامعية:**

- شيماء مسج بكة الزيادي، النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية (1973–1980)، رسالة ماجستير، تاريخ معاصر، جامعة الكوفة، 2013–2014
- عبد الكريم طارق عبد الكريم، تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية 1978–2020، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن

**المجلات:**

- تقرير التنمية البشرية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2004، فلسطين
- تقرير الربع الأول والثاني من سنة 2001 الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول المساعدات المقدمة من المانحين للسلطة الوطنية الفلسطينية.نشأت وزارة الإحصاء، تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الإغلاق عن الفترة 25/2–1996/4/4، ورقة مقدمة للمجلس التشريعي الفلسطيني، 1996/4/9.

- محمد صابر، النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، سلسة الثقافة الشعبية، دمشق، 2019
- صندوق النقد العربي، تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2011.
- السعدني، نرمين المساعدات الدولية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني: عناصر البرامج وصعوبات التنفيذ، السياسة الدولية، ع 120، أفريل 1995
- هاني طعمة، الخليج العربي في استراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة، السلسلة الإعلامية لوزارة الإعلام، 1971م
- حسين عبد الله، النفط العربي: من الماضي حتى الحاضر والمستقبل، ورقة مقدمة إلى حلقة النقاش التي أقامها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في رأس الخيمة بعنوان (انخفاض أسعار النفط وأثره على اقتصاديات دول الخليج العربي)، في 1999/5/26
- الحمد جواد، تجربة التسوية السلمية، ورقة مقدمة لحلقة نقاشية بعنوان (آفاق مشروعي المقاومة والتسوية لحل القضية الفلسطينية)، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، 2020
- إياد ناظم جاسم: أزمة النفط الإيراني 1951-1954، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، مج1، ع2، 1915
- بطرس بطرس غالي، الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول، مجلة السياسة الدولية، العدد 41، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1975
- الجندي أحمد، التطبيع التحديات وإمكانيات المواجهة، مجلة مركز المسار للدراسات الإنسانية، تركيا، 2020
- دازي هاني فاتحة، دول الخليج وإسرائيل بعد اتفاقيات إبراهيم، مبادرة الإصلاح العربي، مجلة بوادر، 2020
- روي سارة، تقرير من غزة: انسلاخ أم تكيف؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع23، صيف 1995
- الزلاحقة جمال، كيف تقرأ إسرائيل صفقة القرن، مجلة قضايا إسرائيلية الصادرة عن مركز مدار، العدد 22، رام الله- فلسطين، 2020

- صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، المجلد 21، العدد 1، مارس 2010
- طيبي حمزة، الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 11، 2014
- العشماوي عماد الدين، استيراتجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، كلية الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات، 2019
- كنيث. م. ليفان، مسؤولية بدء الأعمال العدائية في حرب حزيران 1967 في ضوء القانون، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 46، مركز الأبحاث، بيروت، 1975.
- لودوفيك مون: الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل، تر: مارك عبود المجلة العربية الثقافية العلمية، ط1، دار المؤلف، الرياض، 2014.
- النعامي صالح، أنماط التطبيع بين العربي والكيان الصهيوني وتداعياتها، مجلة البيان، العدد 106، 2014

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


شكر وعرفان

إهداء

مقدمة أ

**الفصل التمهيدي: النفط اكتشافه وأهميته**

أولا: مفهوم النفط 5

ثانيا: اكتشاف النفط 6

ثالثا: أهمية النفط في مختلف المجالات 13

**الفصل الأول: النفط العربي ودوره في خدمة القضية الفلسطينية**

المبحث الأول: النفط العربي ودوره في حرب 1967 17

المبحث الثاني: النفط العربي ودوره في حرب 1973 20

المبحث الثالث: صرف عائدات النفط العربي في إعمار الأراضي الفلسطينية 23

المبحث الرابع: النفط العربي ودوره في الاقتصاد الفلسطيني

**الفصل الثاني: التداعيات السياسية (دول الخليج) مع الغرب ونقص الدعم المادي لفلسطين**

المبحث الأول: التطبيع وأثره على القضية الفلسطينية 30

المبحث الثاني: تقليص الدعم المادي للقضية بضغط من إسرائيل 34

خاتمة 42

قائمة الملاحق 45

قائمة المراجع 48

فهرس المحتويات 55

ملخص

تم بحمد الله

**ملخص الدراسة:**

تعد القضية الفلسطينية من القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط، وتتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق العدالة والسلام في المنطقة على مر السنوات، حيث شهدت القضية الفلسطينية تأثرا كبيرا بفعل العديد من العوامل، حيث يأتي النفط العربي كأحد أبرز هذه العوامل والتي كان لها بالغ الأثر على القضية الفلسطينية بشكل ملحوظ، إذ يشكل النفط العربي عنصرا هامًا وحيويًا في الديناميكية الاقتصادية والسياسية للدول العربية، وقد لعب دورا هاما في تعزيز قوتها الاقتصادية وسيادتها السياسية حيث تلعب هذه الإيرادات دورا حاسما في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في تلك الدول. حيث هذه الدول من بين الداعمين الرئيسيين للشعب الفلسطيني من خلال توفير الدعم المالي والمساعدات الاقتصادية، من خلال استخدام النفط العربي كمصدر لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى استخدامه كأداة قوة وضغط لصالح فسلطين وتعزيز موقفها محليا ودوليا. ومن هذا المنطق جاءت دراستنا لتتناول موضوع "النفط العربي وتداعياته على القضية الفلسطينية". وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– أن المبادرة العربية تعكس إرادة الدول العربية لإيجاد حل سلمي وعادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني

– تتضمن المبادرة نقاط رئيسية تتمثل في قبول إسرائيل واعترافها كدولة وتأكيد حقها في الأمن، بالمقابل، تسعى المبادرة لإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة في الأراضي المحتلة، وتحقيق حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين،

– لعب النفط العربي في الحروب العربية الإسرائيلية دورا حيويا في تمويل الجهود العسكرية للدول العربية المشاركة في الصراع، ويعود ذلك إلى أهمية النفط كمصدر رئيسي للإيرادات في الدول العربية المنتجة للنفط وقدرته على تمويل الجيوش وشراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية.

– أكسب النفط العربي الدول العربية المنتجة للنفط قوة للتفاوض والضغط السياسي نظرا لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي.

–كان لاستخدام الدول العربية النفط كوسيلة ضغط على الساحة السياسية تداعيات وتحديات كبيرة، وتشمل تحقيق التوافق السياسي بين الأطراف المعنية، وتخطي العقبات القائمة، وتحقيق التزامات جميع الأطراف المعنية تجاه السلام والعدالة.

– كان لابد لنجاح المبادرة العربية في استخدامها للنفط كوسيلة ضغط في صالح القضية الفلسطينية أن يتم تعزيز المبادرة العربية بالدعم الدولي والتزام المجتمع الدولي بتحقيق السلام والعدالة في المنطقة، إذ لابد من أن تكون هناك جهود دولية لتسهيل المفاوضات وتشجيع الأطراف المعنية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى تسوية نهائية ودائمة للقضية الفلسطينية.

– ساهم نفط الدول العربية المنتجة في تقديم تمويلًا ماليًا لمساعدة فلسطين في جهود الإعمار، يمكن استخدام عائدات النفط لتوفير التمويل اللازم لإعادة بناء المناطق المتضررة وتطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات.

– إن الدور الفعلي للنفط العربي في إعمار فلسطين يعتمد على الإرادة السياسية والتزام الدول العربية المنتجة للنفط والعوامل الاقتصادية والسياسية الراهنة. كما أنه يتطلب تعاون وجهود مشتركة بين الدول العربية والفلسطينية والمجتمع الدولي لتحقيق الإعمار والتنمية المستدامة في فلسطين.

**الكلمات المفتاحية:** النفط، الدول المنتجة، الدول العربية، إعمار، دعم، فلسطين.

***Study summary*:**

*The Palestinian issue is a major issue in the Middle East and concerns the rights of the Palestinian people and the achievement of justice and peace in the region over the years. The Palestinian cause has been significantly affected by many factors. Arab oil is one of the most prominent factors that has had a significant impact on the Palestinian cause. Arab oil is an important and vital component of Arab countries' economic and political dynamics and has played an important role in strengthening their economic strength and political sovereignty, as such revenues play a crucial role in promoting economic development and stabilization in those States. These countries are among the main supporters of the Palestinian people through the provision of financial support and economic assistance, through the use of Arab oil as a source of financing for infrastructure projects and economic development in the occupied Palestinian territories, as well as as its use as a tool of force and pressure in favour of Palestine and the strengthening of its position locally and internationally. It is in this logic that our study dealt with the theme "Arab oil and its implications for the Palestinian question". The study found a number of results, the most important of which were*:

*-The Arab initiative reflects Arab countries' will to find a peaceful and just solution to the Israeli-Palestinian conflict*

*-The Initiative contains the main points of Israel's acceptance and recognition as a State and the affirmation of its right to security. In return, the Initiative seeks to establish a sovereign Palestinian State in the occupied territories and to achieve a just solution to the question of the Palestine refugees*؛

*- Arab oil in the Arab-Israeli wars played a vital role in financing the military efforts of the Arab States involved in the conflict, owing to the importance of oil as a major source of revenues in the Arab oil-producing countries and its ability to finance armies and purchase weapons and military equipment.*

*- Arab oil has gained Arab oil-producing States' negotiating power and political pressure in view of the importance of oil in the global economy.*

*- The Arab States' use of oil as a means of pressure in the political arena has had major implications and challenges, including achieving political consensus among the parties concerned, overcoming existing obstacles and achieving the commitments of all parties concerned to peace and justice.*

*- The success of the Arab initiative in its use of oil as a means of pressure in favour of the Palestinian cause should be strengthened by international support and the international community's commitment to achieving peace and justice in the region. There must be international efforts to facilitate negotiations and encourage the parties concerned to come to the table and reach a final and lasting settlement of the Palestinian question.*

*- Oil productive Arab countries contributed financial funding to assist Palestine in reconstruction efforts. Oil revenues can be used to provide funding to rebuild affected areas and develop basic infrastructure such as roads, schools and hospitals.*

*- The effective role of Arab oil in the reconstruction of Palestine depends on the political will and commitment of the Arab oil-producing countries and current economic and political factors. It also requires cooperation and joint efforts between the Arab and Palestinian States and the international community to achieve reconstruction and sustainable development in Palestine.*

***Keywords**: Oil, Productive Countries, Arab States, Emaar, Support, Palestine.*